

وأحب إن كانت في الناس مَخْمَصَةً ألا يدخر أحد من أضحيتِه (١) ولا من هديه أكثر من ثلاث (٢) ؛ لأمر النبي ﷺ في الدافة، فإن (٣) ترك رجل أن يطعم من هدى تطوع أو أضحية (٤) فقد أساء ، وليس عليه أن يعود للضحية ، وعليه أن يطعم إذا جاءه قانع أو معتر أو بائس فقير شيئا ليكون عوضا (٥) مما منع وإن كان في غير أيام الأضحى .

قال: ومن ضحى قبل الوقت الذي يمكن الإمام أن يصلى فيه (٦) بعد طلوع الشمس ويتكلم ، فيفرغ فأراد أن يضحى أعاد ، ولا أنظر إلى انصراف الإمام اليوم؛ لأن منهم (٧) من يؤخر ويقدم ، وكذلك لو قدم الإمام فصلى قبل طلوع الشمس فضحى رجل أعاد ، إنما الوقت في قدر صلاة النبي التي كان يضعها موضعها (٨) .

### [٤٦] باب (٩) العقوبات في المعاصي

قال الشافعي رحمه الله: كانت العقوبات في المعاصي قبل أن ينزل الحد (١٠) ثم نزلت الحدود ، ونسخت العقوبات فيما فيه الحدود .

[٢٣٦] حدثنا (١١) الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن النعمان بن مرة أن رسول الله ﷺ قال: « ما تقولون في الشارب والشارق والزاني (١٢) ؟ » وذلك قبل أن تنزل الحدود - فقالوا : الله ورسوله أعلم ، فقال رسول الله ﷺ : « هن (١٣) فواحش وفيهن عقوبات ، وأساء السرقة الذي يسرق صلاته » ثم

- 
- (١) في (ص) : « ضحيتِه » . (٢) في (ص) : « ثلث » .  
 (٣) في (ص) : « وإن » . (٤) في (ص) : « ضحيتِه » .  
 (٥) في (ص) : « إذا جاءه قانع ومعتر وبائس وفقير شيئا يكون عوضا » .  
 (٦) « فيه » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٧) في (ص) : « لأن اليوم منهم » .  
 (٨) في (ص) : « قدر صلاة رسول الله ﷺ » .  
 (٩) « باب » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (١٠) في (ص) : « حد » . (١١) في (ص) : « أخبرنا » .  
 (١٢) في (ص) : « في الشارب والزاني والشارق » .  
 (١٣) في (ص) : « هي » .

---

[٢٣٦] \* ط : ( ١ / ١٦٧ ) ( ٩ ) كتاب قصر الصلاة في السفر . رقم : ( ٧٢ ) .

قال ابن عبد البر : لم يختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث عن النعمان بن مرة ، وهو حديث صحيح ، مسند من وجوه من حديث أبي هريرة وأبي سعيد .

ساق الحديث .

قال (١) : ومثل معنى هذا فى كتاب الله قال (٢) : ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ ﴾ (٣) مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّاهُنَّ الْمَوْتُ ﴿ [النساء: ١٥] إلى آخر الآية (٤) ، فكان هذا (٥) أول العقوبة للزانيين (٦) فى الدنيا ، ثم نسخ هذا عن الزناة كلهم ؛ الحر والعبد والبكر والثيب ، فحد الله البكرين الحرين (٧) المسلمين فقال: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور: ٢] .

[٢٣٧] حدثنا الربيع ، أخبرنا الشافعى ، (٨) أخبرنا مالك ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس : أنه قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول : الرجم فى كتاب الله على من (٩) زنى إذا أحصن من الرجال والنساء ، إذا قامت عليه البينة أو كان الحبل أو الاعتراف .

[٢٣٨] أخبرنا (١٠) مالك ، عن يحيى بن سعيد: أنه سمع سعيد بن المسيب يقول :

(١) فى (ص) : « قال الشافعى ثوبان » .

(٢) فى (ص) : « فى كتاب الله عز وجل قال الله » .

(٣ - ٤) ما بين الرقمين ليس فى (ص) ، ومكانهما : « الآيتين » . قال الشافعى رحمه الله فكان » .

(٥) « هذا » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) فى (ص) : « الزانيين » .

(٧) « الحرين » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨) فى (ص) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال » .

(٩) فى (ص) : « فى كتاب الله حق على من زنى » .

(١٠) فى (ص) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال » .

[٢٣٧] سبق فى باب النفى والاعتراف فى الزنا من كتاب الحدود فى رقم : [٢٧٦٣] .

وخرج من البخارى ومسلم ، أما فى الموطأ :

\* ط : ( ٢ / ٨٢٣ ) ( ٤١ ) كتاب الحدود ( ١ ) باب ما جاء فى الرجم . رقم : ( ٨ ) .

\* ط : ( ٢ / ٨٢٤ ) فى الكتاب والباب السابقين . رقم : ( ١٠ ) .

حدثنى مالك عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ؛ أنه سمعه يقول : لما صدر عمر بن الخطاب من منى ، أناخ بالأبطح . ثم كَوْمَ كَوْمَةَ بَطْحَاءَ . ثم طَرَحَ عَلَيْهَا رِدَاءَهُ وَاسْتَلْقَى . ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ : اللَّهُمَّ كَبِّرْتَ سِنِي ، وَضَعَفْتَ قُوَّتِي ، وَاتَّشَرْتَ رِعْيَتِي فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضْئِمٍ وَلَا مُفْرَطٍ . ثُمَّ قَدَّمَ الْمَدِينَةَ فَحَطَبَ النَّاسُ ، فَقَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ سَنَّتْ لَكُمْ السُّنُنُ . وَفُرِضَتْ لَكُمْ الْفَرَائِضُ ، وَتَرَكْتُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ . إِلَّا أَنْ تَضَلُّوا بِالنَّاسِ يَمِينًا وَشِمَالًا . وَضَرَبَ بِإِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ، ثُمَّ قَالَ : يَاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ . أَنْ يَقُولُ قَائِلٌ : لَا نَجِدُ حَدِيثًا فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَقَدْ رَجَمَ رَسُولٌ =

قال عمر (١) : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ، أن يقول قائل : لا أجد (٢) حدين في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله ﷺ ورجمنا ، والذي (٣) نفسى بيده ، لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله لكتبها : الشيخ والشيخة إذا زنيا (٤) فارجموهما البتة ، فإننا قد قرأناها .

[٢٣٩] حدثنا (٥) الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك وابن عيينة ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله (٦) ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد - وزاد سفيان : وشبل (٧) : أن رجلا ذكر أن ابنه زنى بامرأة رجل - فقال رسول الله ﷺ : / لا قضين

1/965  
ص

- (١) في (ص) : « عمر بن الخطاب » . (٢) في (ص) : « نجد » .  
 (٣) في (ص) : « فوالذى » .  
 (٤) « إذا زنيا » : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) .  
 (٥) في (ص) : « أخبرنا » . (٦) في (ص) : « ابن عبد الله بن عتبة » .  
 (٧) في (ص) : « وسئل ، وما أثبتناه من تحفة الأشراف ( ٣ / ١٨٩ ) ومن كتب التخريج . انظر مسند الحميدى ( ٢ / ٣٥٤ رقم ٨١٢ ) .

= الله ﷺ ، وَرَجَمْنَا ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ : زَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، لَكَتَبْتُهَا : ( الشَّيْخُ وَ الشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ ) فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا .  
 قَالَ مَالِكٌ : قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ : فَمَا انْسَلَخَ ذُو الْحِجَّةِ حَتَّى قُتِلَ عُمَرُ - رَحِمَهُ اللَّهُ .

قَالَ يَحْيَى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : قَوْلُهُ : الشَّيْخُ وَ الشَّيْخَةُ ، يَعْنِي النَّيْبَ وَ الشَّيْبَةَ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ .  
 [٢٣٩] رواه الإمام في كتاب الحدود - باب النفي والاعتراف في الزنا . رقم : [ ٢٧٥٧ ] . وخرج هناك ، وهو متفق عليه .

وقد انفرد سفيان في هذا الحديث من بين أصحاب الزهري بزيادة « شبل » قال الترمذى بعد رواية هذا الحديث - سفيان وغيره ( رقم ١٤٣٣ ) :  
 حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح . وهكذا روى مالك بن أنس ومعمر وغير واحد ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد ، عن النبي ﷺ ، ورووا بهذا الإسناد عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا زنت الأمة فاجلدوها ، فإن زنت في الرابعة فبيعوها ولو بضمير » ، وروى سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل ، قالوا : كنا عند النبي ﷺ ، هكذا روى ابن عيينة الحديين جميعاً عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل ، وحديث ابن عيينة وهم فيه سفيان بن عيينة أدخل حديثاً في حديث . والصحيح ما روى محمد بن الوليد الزبيدي ويونس بن عبيد وابن أخي الزهري ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد ، عن النبي ﷺ قال : « إذا زنت الأمة » . والزهري ، عن عبيد الله ، عن شبل ابن خالد ، عن عبد الله بن مالك الأوسى ، عن النبي ﷺ قال : « إذا زنت الأمة » . وهذا الصحيح عند أهل الحديث . وشبل بن خالد لم يدرك النبي ﷺ إنما روى شبل عن عبد الله بن مالك الأوسى ، عن النبي ﷺ ، وهذا الصحيح ، وحديث ابن عيينة غير محفوظ ، وروى عنه أنه قال : شبل بن حامد ، وهو خطأ إنما هو شبل بن خالد ، ويقال أيضاً : شبل بن خليد . [ ت : ( ٣ / ١٠٤ ) ] .  
 وانظر : فتح الباري لابن حجر ( ١٢ / ١٤١ ط السلفية ٢ ) وإذا كان الحديث متفقاً عليه ، فإن الصحيحين قد خليا من الرواية التي فيها شبل كما بين ابن حجر في الموضوع السابق .

بينكما بكتاب الله « فجلد ابنه مائة وغربه عاما ، وأمر أنيسا أن يغدو على امرأة الآخر ، فإن اعترفت فارجمها ، فاعترفت فرجمها .

قال الشافعى رحمه الله : كان ابنه بكرا ، وامرأة الآخر ثيبا .

قال : فذكر رسول الله ﷺ عن الله عز وجل حد البكر والثيب فى الزنا ، فدل ذلك (١) على مثل ما قال عمر من حد الثيب فى الزنا .

(٢) قال الشافعى : قال الله جل ثناؤه (٣) فى الإمامة : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [ النساء : ٢٥ ] فعقلنا عن الله أن على الإمامة ضرب خمسين ؛ لأنه لا يكون النصف إلا لما يتجزأ ، فأما الرجم فلا نصف له ؛ لأن المرجوم قد (٤) يموت بأول حجر ، وقد لا يموت إلا بعد كثير من الحجارة .

[ ٢٤٠ ] أخبرنا (٥) عبد الوهاب (٦) ، عن يونس بن عبيد ، عن الحسن ، عن عبادة ابن الصامت : أن النبى (٧) ﷺ قال : « خذوا عنى ، قد جعل الله لهن سبيلا ؛ البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة و الرجم » .

قال الشافعى رحمه الله : وقد حدثنى الثقة : أن الحسن كان يدخل بينه وبين عبادة حطان الرقاشى ، ولا أدرى أدخله عبد الوهاب بينهما فزال (٨) من كتابى حين حولته من الاصل (٩) أم لا ، والاصل يوم كتبت هذا الكتاب غائب (١٠) عنى .

قال الشافعى رحمه الله : فكان هذا أول ما نسخ من حبس (١١) الزانيين وأذاهما ، وأول حد نزل فيهما ، وكان (١٢) فيه ما وصفت فى الحديث قبله من أن الله عز وجل أنزل حد الزنا للبكرين (١٣) والثيبين ، وأن من حد البكرين النفى على كل واحد منهما ، مع (١٤)

(١) فى ( ص ) : « قال : فدل ذلك » .

(٢ - ٣) ما بين الرقمين ليس فى ( ص ) وأتى مكانه : « وقال الله عز وجل » .

(٤) « قد » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٥) فى ( ص ) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال » .

(٦) فى ( ص ) : « عبد الوهاب الثقفى » . (٧) فى ( ص ) : « رسول الله » .

(٨) فى ( ص ) : « فدل » .

(٩) فى ( ص ) : « حين حولته وهو فى الاصل » .

(١٠) فى ( ص ) : « غاب » . (١١) فى ( ص ) : « جنس » .

(١٢) فى ( ص ) : « قال الشافعى رحمه الله : وكان » .

(١٣) فى ( ص ) : « الزانى البكرين » .

(١٤) « مع » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

ضرب مائة ، ونسخ الجلد (١) عن الشيبين ، وأقر أحدهما الرجم ، فرجم النبي ﷺ امرأة الرجل ، ورجم ماعز بن مالك ، ولم يجلد واحدا منهما .

فإن قال قائل : ما دل على أن أمر امرأة الرجل وماعز بعد قول النبي ﷺ : « الشيب بالثيب جلد مائة (٢) ، والرجم » ؟ .

قيل : إذا كان النبي (٣) يقول : « خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلا ، الشيب بالثيب جلد مائة والرجم » - كان هذا لا يكون إلا أول حدٍّ حدَّ به الزانيان ، فإذا كان أول فكل شيء جد بعدُ يخالفه (٤) ، فالعلم يحيط بأنه (٥) بعده ، والذي بعد ينسخ ما قبله إذا كان يخالفه ، وقد أثبتنا هذا ، والذي نسخه في حديث المرأة التي رجمها أنيس ، مع حديث ماعز وغيره ، فكانت (٦) الحدود ثابتة على المحدودين ما أتوا (٧) الحدود ، وإن كثر إتيانهم لها؛ لأنهم في كل واحد (٨) من الأحوال جانون ما حدوا فيه ، وهم (٩) زناة أول مرة وبعد أربع عشرة (١٠) ، وكذلك القذفة الذين (١١) أنزل الله أن يجلدوا ثمانين ، وجميع أهل (١٢) الحدود .

[٢٤١] قال الشافعي رحمه الله عليه : وروى عن النبي ﷺ أنه قال (١٣) : « إذا زنت أمة أحدكم ، فتيين زناها فليجلدها » ثم قال : « فليبعها » (١٤) بعد الثالثة ، أو الرابعة .  
[٢٤٢] قال الشافعي : (١٥) وروى عن النبي ﷺ في الشارب يجلد ثلاثا أو أربعاً ،

(١) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله عليه : ونسخ الجلد » .

(٢) في (ص) : « على الثيب جلد مائة » . (٣) في (ص) : « رسول الله ﷺ » .

(٤) في (ص) : « حد به الزانيان وإذا كان أولا فكل شيء حدا به يخالفه » .

(٥) في (ص) : « يحيط به بأنه » .

(٦) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله عليه : فكانت » .

(٧) في (ص) : « أبوا » . (٨) في (ص) : « واحدة » .

(٩) في (ص) : « هم » . (١٠) في (ص) : « أربع عشر » .

(١١) في (ص) : « الذي » .

(١٢) « أهمل » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٣) « أنه قال » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٤) في (ص) : « ليبيعها » .

(١٥) « قال الشافعي » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

[٢٤١] رواه الإمام بإسناده في كتاب الحدود - ما جاء في حد الرجل أمته إذا زنت . رقم : [ ٢٧٦٧ ] .

[٢٤٢] انظر الباب الذي سبق قريبا « باب من أقيم عليه الحد في شيء أربع مرات ، ثم عاد له » . رقم : [ ٢٢١ ]

والإحالة فيه إلى رقم : [ ٢٧٨٣ ] .

ثم يقتل ، ثم حفظ عن النبي ﷺ أنه جلد الشارب العدد الذي قال يقتل بعده (١) ، ثم أتى به فجلده ، ووضع القتل ، وصارت رخصة .

والقتل (٢) عمن أقيم عليه حد في شيء أربعا فأتى به الخامسة منسوخ ، بما وصفت ، وكذلك (٣) بيع الأمة بعد زناها ثلاثا ، أو أربعا .

ب/٩٦٣  
ص

### [٤٧] / باب (٤) نكاح المتعة

[٢٤٣] حدثنا (٥) الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان (٦) ، عن الزهري ، عن الحسن و عبد الله ابني محمد (٧) بن علي قال (٨) : وكان الحسن أرضاهما ، عن أبيهما ، أن عليا عليه السلام قال لابن عباس : إن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة ، وعن لحوم الخمر الأهلية .

[٢٤٤] حدثنا (٩) الربيع قال : أخبرنا الشافعي ، عن إسماعيل (١٠) عن قيس بن أبي حازم (١١) قال : سمعت ابن مسعود قال (١٢) : كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا نساء ، فأردنا أن نختصي ، فنهانا عن ذلك رسول الله ﷺ ، ثم رخص لنا أن ننكح المرأة إلى أجل بالشيء .

قال الشافعي : ثم ذكر (١٣) ابن مسعود الإرخاص في نكاح المتعة ، ولم يوقت شيئا يدل (١٤) أهو قبل خيبر أم بعدها ، فأشبهه حديث علي بن أبي طالب في نهى النبي ﷺ

(١) في (ص) : « يقتل به بعده » .

(٢) في (ص) : « قال الشافعي رحمة الله عليه : والقتل » .

(٣) في (ص) : « وهكذا » .

(٤) « باب » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) في (ص) : « أخبرنا » . (٦) في (ص) : « سفيان بن عيينة » .

(٧) في (ص) : « عن الزهري ، عن عبد الله والحسن ابني محمد » .

(٨) « قال » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٩) في (ص) : « أخبرنا » .

(١٠) في (ص) : « الشافعي قال : أخبرنا سفيان عن إسماعيل » .

(١١) « ابن أبي حازم » : ليست في (ب) . (١٢) في (ص) : « يقول » .

(١٣) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله : ذكر » .

(١٤) في (ص) : « ولم يوقت في نكاح المتعة شيئا يدل » .

[٢٤٣] سبق في كتاب اختلاف علي وابن مسعود - المتعة . رقم : [ ٣٣٨٩ ] .

[٢٤٤] سبق في كتاب اختلاف علي وابن مسعود - المتعة . رقم : [ ٣٣٨٨ ] .

عن المتعة أن يكون - والله أعلم - ناسخاً ، فلا (١) يجوز نكاح المتعة بحال .  
 [٢٤٥] وإن كان حديث الربيع بن سبرة يثبت فهو يبين (٢) أن رسول الله ﷺ أحل نكاح المتعة ، ثم قال : هي حرام إلى يوم القيامة .  
 قال : فإن لم يثبت (٣) ، ولم يكن في حديث علي عليه السلام بيان أنه ناسخ لحديث ابن مسعود وغيره ، ممن (٤) روى إحلال المتعة ، سقط تحليلها بدلائل القرآن والسنة ، والقياس ، وقد ذكرنا ذلك حيث سئلنا عنه .

### [٤٨] باب (٥) الخلاف في نكاح المتعة

حدثنا الربيع قال (٦) : قال الشافعي : فخالفنا (٧) مخالفون في نكاح المتعة ، فقال بعضهم : النهى عن نكاح المتعة عام خير ، على أنهم استمتعوا من يهوديات في دار الشرك فكره (٨) ذلك لهم ، لا على تحريمه ؛ لأن الناس استمتعوا عام الفتح في حديث عبد العزيز بن عمر (٩) (١٠) .

فقليل له : الحديث عام الفتح في النهى عن نكاح المتعة على الأبد أبين من حديث علي بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والسلام (١١) ، وإذا (١٢) لم يثبت فلا حجة فيه

(١) في (ص) : « ولا » . (٢) في (ص) : « بين » .

(٣) في (ص) : « قال الشافعي : وإن لم يثبت » .

(٤) في (ب) : « مما » .

(٥) « باب » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) « حدثنا الربيع قال » : ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٧) في (ص) : « الشافعي رحمه الله » : وخالفنا » .

(٨) في (ص) : « يهوديات ومن دار شرك فكره » .

(٩) في (ص) : « وفي حديث عمر بن عبد العزيز » .

(١٠) عبد العزيز بن عمر روى حديث الربيع بن سبرة الذي سبقت الإشارة إليه :

م : ( ٢ / ١٠٢٥ ) ( ١٦ ) كتاب النكاح ( ٣ ) باب نكاح المتعة ، ويبان أنه أبيع ثم نسخ ، ثم أبيع ، ثم نسخ ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة .

ولفظه : « يا أيها الناس ، إنى قد أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيله ، ولا تأخذوا بما آتيموهن شيئاً » .

وفي روايات هذا الحديث أن ذلك كان عام الفتح . أرقام : ( ١٩ - ٢٨ / ١٤٠٦ ) .

(١١) سبق برقم [ ٢٤٣ ] في هذا الباب . (١٢) في (ص) : « وإن » .

[ ٢٤٥ ] رواه الإمام في كتاب اختلاف علي وعبد الله بن مسعود - المتعة . رقم : [ ٣٣٩١ ] .

ولفظه : « أن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح المتعة » .

بالإرخاص فى المتعة ، وهى منهى عنها ، كما روى على بن أبى طالب (١) ، و النهى عندنا تحريم إلا أن تأتى دلالة على أنه اختيار لا تحريم .

قال : أرأيت إن لم يكن (٢) فى النهى عن نكاح المتعة دلالة على ناسخ ولا منسوخ - الإرخاص فيها أولى أم النهى عنها ؟ / قلنا : بل النهى عنها . والله أعلم - أولى (٣) .  
قال : فما الدلالة على ما وصفت . قلت : قال الله جل ثناؤه : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَعْتَابِهِمْ حَافِظُونَ ﴾ (٥) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴿ [ المؤمنون ] فحرم النساء إلا بنكاح أو ملك يمين .

قال (٤) فى المنكوحات : ﴿ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ﴾ [الاحزاب: ٤٩] . فأحلهن بعد التحريم بالنكاح ولم يحرمهن إلا بالطلاق .

وقال فى الطلاق : ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ﴾

[ البقرة : ٢٢٩ ]

وقال : ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا ﴾ (٥) [ النساء : ٢٠ ] . فجعل إلى الأزواج فرقة ما انعقد (٦) عليه النكاح ، فكان بيننا أنه (٧) - والله أعلم - أن يكون نكاح المتعة منسوخا بالقرآن والسنة فى النهى عنه لما وصفت ؛ لأن نكاح المتعة أن (٨) ينكح امرأة مدة (٩) ، ثم يفسخ نكاحها (١٠) ، بلا إحداث طلاق منه ، وفى نكاح المتعة يبطل ما وصفت ، مما جعل الله إلى الأزواج من الإمساك والطلاق ، وإبطال الموارث بين الزوجين ، وأحكام النكاح التى حكم الله بها فى الظهار ، والإيلاء (١١) ، واللعان إذا انقضت المدة قبل إحداث الطلاق .

(١) ابن أبى طالب : ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٢) فى (ص) : « قال الشافعى رحمة الله عليه : فقال : أفرأيت إن لم يكن » .

(٣) « أولى » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٤) فى (ص) : « وقال » .

(٥) « وآتيتهم إحداهن قنطارا » : ليس فى (ص) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦) فى (ص) : « ما انعقدوا ؟ » .

(٧) « أنه » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨) فى (ص) : « لا » .

(٩) فى (ص) : « امرأة إلى مدة » .

(١٠) فى (ص) : « نكاحه » .

(١١) « والإيلاء » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

## [٤٩] باب في الجنائز (١)

[٢٤٦] حدثنا (٢) الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عامر بن ربيعة قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تخلفكم ، أو توضع » .

قال الشافعي رحمه الله : ورووا شبيها (٣) بما يوافقه ، وهذا لا يعدو أن يكون منسوخا ، وأن (٤) يكون النبي ﷺ قام لها لعله قد رواها بعض المحدثين .

[٢٤٧] من أن جنازة يهودى مرَّ بها على النبي ﷺ ، فقام لها ؛ كراهية أن تطوله ، وأيهما كان فقد جاء عن النبي تركه بعد فعله ، والحجة (٥) في الآخر من أمره ؛ إن كان الأول واجبا فالآخر من أمره ناسخ ، وإن كان استحبابا فالآخر هو الاستحباب ؛ وإن كان مباحا فلا بأس بالقيام ، و القعود أحب إليّ ؛ لأنه الآخر من فعل رسول الله ﷺ (٦) .

[٢٤٨] أخبرنا (٧) مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ ، عن نافع بن جبير ، عن مسعود بن الحكم ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام : أن رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنائز ، ثم جلس .

(١) في (ص) : « الجنائز » .

(٢) في (ص) : « أخبرنا » .

(٣) في (ص) : « وروى شبيهة » .

(٤) في (ص) : « أو » .

(٥) في (ص) : « فالحجة » .

(٦) في (ص) : « النبي ﷺ » .

(٧) في (ص) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال » .

[٢٤٦] \* خ : ( ١ / ٤٠٣ ) ( ٢٣ ) كتاب الجنائز ( ٤٦ ) باب القيام للجنازة - عن علي بن عبد الله ، عن سفيان به . رقم : ( ١٣٠٧ ) .

\* م : ( ٢ / ٦٥٩ ) ( ١١ ) كتاب الجنائز ( ٢٤ ) باب القيام للجنازة - من طريق سفيان به . رقم : ( ٧٣ / ٩٥٨ ) .

[٢٤٧] \* معرفة السنن والآثار : ( ٣ / ١٥٧ ) كتاب الجنائز - باب القيام للجنازة - من طريق عبد الله بن وهب ، عن سليمان بن بلال ، عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : كان الحسن بن علي جالسا في نفر ، فمر عليه بجنازة ، فقام الناس حين طلعت ، فقال الحسن بن علي : إنه مر بجنازة يهودى على رسول الله ﷺ كان النبي ﷺ على طريقها ، فقام حين طلعت كراهية أن تملو على رأسه .

[٢٤٨] رواه الإمام في كتاب الجنائز - باب القيام للجنازة . رقم : [ ٧١٧ ] . وقد خرجناه هناك .

١/٣٤٦

م

١/٩٨٤

ص

## [٥٠] / (\*) باب فى الشفعة (١)

[٢٤٩] حدثنا (٢) الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا مالك (٣) ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، وأبى سلمة بن عبد الرحمن : أن رسول الله ﷺ قال : « الشفعة (٤) فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

[٢٥٠] أخبرنا (٥) الشافعى قال : أخبرنا الثقة ، عن معمر ، عن الزهرى ، عن أبى سلمة (٦) ، عن جابر (٧) عن رسول الله ﷺ مثله ، أو مثل معناه لا يخالفه .

[٢٥١] وبه أخبرنا الشافعى (٨) : أخبرنا سعيد بن سالم ، عن ابن جريج ، عن أبى الزبير ، عن جابر (٩) ، عن النبى ﷺ أنه قال : « الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » .

قال الشافعى رحمه الله : وبهذا (١٠) نأخذ ، فنقول : لا شفعة فيما قسم اتباعا لسنة رسول الله ﷺ ، وعلمنا أن الدار إذا كانت مشاعة بين رجلين فباع أحدهما نصيبه منها ، فليس يملك أحدهما شيئا ، وإن قل إلا ولصاحبه نصفه ، فإذا دخل المشتري على الشريك للبايع هذا المدخل ، كان الشريك أحق به منه ، بالثمن (١١) الذى ابتاع به المشتري ، فإذا قسم الشريكان ، فباع أحدهما نصيبه ، باع نصيبا لا حظ (١٢) فى شىء منه (١٣) لجاره ،

(\*) من هنا تبدأ المخطوطة (م) .

(١) فى (ص) : « الشفعة » وفى (م) : « بسم الله الرحمن الرحيم وهو حسي الشفعة » .

(٢) فى (ص ، م) : « أخبرنا » . (٣) فى (ص) : « مالك بن أنس » .

(٤) فى (م) : « الشفعة » .

(٥) فى (ص ، م) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا » .

(٦) فى (ص ، م) : « سلمة بن عبد الرحمن » .

(٧) فى (ص ، م) : « جابر بن عبد الله » .

(٨) فى (ص ، م) : « قال الشافعى » .

(٩) فى (ص ، م) : « جابر بن عبد الله » .

(١٠) فى (ص ، م) : « فبهذا » .

(١١) فى (ص) : « أحق به منه من الثمن » ، وفى (م) : « أحق به من الثمن » .

(١٢) فى (م) : « لاحظا » .

(١٣) « منه » : ليست فى (م) ، وأثبتها من (ص ، ب) .

[٢٤٩] \* ط : (٢ / ٧١٣) (٣٥) كتاب الشفعة (١) باب ما تقع فيه الشفعة . رقم : (١) .

قال ابن عبد البر : مرسل عن مالك لأكثر رواة الموطأ وغيرهم . وانظر الحديث التالى .

[٢٥٠ - ٢٥١] انظر رقم [ ٣١١٦ ] فى كتاب اختلاف العراقيين ، فهناك تخريجه ، وهو متفق عليه .

وإن كانت طريقتهما واحدة ؛ لأن الطريق غير المبيع ، كما لم يكونا بشركتهما (١) في الطريق شريكين في الدار المقسومة ، فكذلك لا يؤخذ بالشرك في الطريق شفعة في دار ليسا بشريكين فيها .

وقد (٢) روى حديثان ذهب إليهما (٣) صنفان ممن (٤) ينسب إلى العلم ، وكل واحد منهما على خلاف مذهبنا .

أما أحدهما :

[٢٥٢] فإن سفيان بن عيينة أخبرنا عن إبراهيم بن ميسرة ، عن عمرو بن الشريد (٥) ، عن أبي رافع : أن رسول الله ﷺ قال : « الجار أحق بسقبة (٦) » .

قال الشافعي : وزاد (٧) في حديث بعض من (٨) خالفنا أنه كان لأبي رافع بيت في دار رجل ، فعرض البيت عليه بأربعمائة ، وقال : قد أعطيت به ثمانمائة ، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الجار أحق بسقبة » .

قال الشافعي رحمه الله : فقال الذي خالفنا: أتأول هذا الحديث (٩) ، فأقول: للشريك (١٠) ، الذي لم يقاسم شفعة ، وللجار المقاسم شفعة - كان لاصقا أو غير لاصق ، إذا لم يكن بينه وبين الدار التي بيعت طريق نافذة ، وإن بعد (١١) ما بينهما .

واحتج (١٢) بأن قال: أبو رافع يرى الشفعة للذي بيته (١٣) في داره والبيت مقسوم ؛ لأنه ملاصق .

(١) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله : كما لم يكونا لشركتهما » ، وفي (م) : « قال الشافعي : كما لم يجب شركتهما » .

(٢) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله وقد » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله : وقد » .

(٣) « إليهما » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٤) في (م) : « مما » . (٥) في (م) : « بن الشريك » .

(٦) في (ص ، م) : « بشفته » . والسقبة : القرب .

(٧) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله : وروى » ، وفي (م) : « قال الشافعي : وروى » .

(٨) « من » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(٩) في (ص ، م) : « الخبير » . (١٠) في (م) : « الشريك » .

(١١) في (م) : « يعدل » . (١٢) في (ص ، م) : « فاحتج » .

(١٣) في (ص) : « للذي بيته » ، وفي (م) : « الذي بيته » .

[٢٥٢] رواه الإمام قبل في كتاب اختلاف العراقيين - الشفعة . رقم : [٣١١٧] .

وقد رواه البخاري .

قال الشافعى رحمه الله: فقلت له: أبو رافع فيما رويت (١) عنه متطوع بما صنع .  
قال (٢): وكيف؟ قلت: هل كان على أبى رافع أن يعطيه البيت بشيء قبل بيعه ، أو لم  
/ تكن له الشفعة (٣) حتى يبيعه؟ قال: بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع . قلت :  
فإن (٤) باعه أبو رافع فإنما يأخذ بالشفعة من المشتري؟ قال: نعم . قلت : وبمثل الثمن  
الذى اشتراه به (٥) لا ينقصه البائع ، ولا أن على أبى رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئاً ؟  
قال: نعم . فقلت (٦) : أتعلم (٧) أن ما وصفت عن (٨) أبى رافع كله تطوع؟ قال: فقد  
رأى له الشفعة فى بيت له (٩) .

فقلت (١٠) : وإن رأى (١١) الشفعة فى بيت له ما كان علينا فى ذلك شيء عارض  
حديثنا ، بل حديث النبى (١٢) إنما يعارضُ بحديث عن النبى ﷺ ، فأما رأى رجل فلا  
يعارض به حديث النبى ﷺ .

قال : فلعله سمعه من رسول الله ﷺ ؟

قلت : ألت سمعه حين حكى عن رسول الله ﷺ .

قال : « الجار أحق بسقبة » لا ما أعطى من نفسه . قال : بل هكذا (١٣) حكايته عن  
النبى ﷺ .

قلت : ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى ، كما يتطوع له (١٤) بما ليس  
عليه ، فإن حملته على أنه إنما أعطاه ما يراه عليه قيل : فقد رأى على نفسه أن يعطيه بيتا  
لم يبيعه بنصف ما أعطى به . قال : لا أراه يرى هذا . قلت : ولا أرى (١٥) عليه أن له  
شفعة فيما نرى (١٦) - والله أعلم - ولكن أحسن أن يفعل .

(١) فى (م) : « روى » . (٢) فى (ص) : « فقال » .

(٣) فى (ص) : « قبل يبيعه به ، أو لم تكن له الشفعة » ، وفى (م) : « قبل يبيعه به أم لم يكن له الشفعة » .

(٤) فى (ص ، م) : « وإن » .

(٥) « به » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) فى (ص) : « قال الشافعى ﷺ : فقلت » ، وفى (م) : « قال الشافعى : فقلت » .

(٧) فى (ص) : « العلم » . (٨) فى (ص ، م) : « من » .

(٩) « فى بيت له » : ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(١٠) فى (ص ، م) : « قلت » . (١١) فى (ص ، م) : « رأى له » .

(١٢) فى (ص) : « أن حديث النبى ﷺ » ، وفى (م) : « بأن حديث النبى ﷺ » .

(١٣) فى (م) : « بلى هذا » .

(١٤) فى (ص ، م) : « بما لا يرى له ، كما لا يتطوع له » .

(١٥ ، ١٦) فى (ص ، م) : « يرى » .

وقلت له :نحن نعلم وأنت تعلم أن قول النبي ﷺ : « الجار أحق بسقبه » لا يحتمل إلا معنيين لا ثالث لهما ، قال :فما (١) هما ؟ قلت : أن يكون أجاب عن مسألة (٢) لم يخلُ أكثرها أن (٣) يكون أراد أن الشفعة لكل جار ، أو أراد بعض الجيران دون بعض ، فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي ﷺ (٤) خرج عاما أراد به خاصا ، إلا (٥) بدلالة عن رسول الله ﷺ (٦) أو إجماع من أهل العلم ، وقد ثبت عن رسول الله ﷺ (٧) / أن لا شفعة فيما قسم ، فدل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم .

ب/٣٤٦  
٢

وقلت له (٨) : حديث أبي رافع عن رسول الله ﷺ جملة ، وقولنا عن النبي ﷺ منصوص لا يحتمل تأويلا .

فما (٩) المعنى الثانى الذى يحتمله (١٠) قول النبي ﷺ ؟ قلت : أن تكون الشفعة لكل من لزمه اسم جوار ، وأنت تزعم أن الجوار أربعون (١١) دارا من كل جانب ، وأنت لا تقول بحديثنا ، ولا بما تأولت من حديثك ، ولا بهذه المعانى ، قال : ولا (١٢) يقول بهذا أحد ؟ قلت : أجل ، لا يقول بهذا أحد ، وذلك يدل (١٣) على أن رسول الله ﷺ أراد أن الشفعة لبعض الجيران دون بعض ، وأنها لا تكون إلا لجار لم يقاسم .

قال : أفيقع اسم الجوار على الشريك ؟ قلت : نعم ، وعلى الملاصق ، وعلى (١٤) غير الملاصق . قال : فالشريك (١٥) يتفرد باسم الشريك ؟ قلت : أجل ، والملاصق يتفرد (١٦) باسم الملاصقة دون غيره من الجيران ، ولا (١٧) يمنع ذلك واحدا (١٨) منهما أن يقع عليه اسم جوار .

(١) فى (ص ، م) : « وما » .

(٢) فى (ص) : « لم يحك أكثرها من أن » وفى (م) : « لم يجد أكثر من أن » .

(٣) فى (م) : « رسول الله ﷺ » .

(٤) فى (ص) : « لا بالدلالة عن رسول الله ﷺ » ، وفى (م) : « إلا بالدلالة عن رسول الله ﷺ » .

(٥ - ٦) ما بين الرقمين ليس فى (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٨) فى (ص) : « قال الشافعى رحمه الله : وقلت » ، وفى (م) : « قال الشافعى : وقلت » .

(٩) فى (ص ، م) : « قال : فما » .

(١٠) فى (ص ، م) : « يحتمل » .

(١١) فى (ص ، م) : « أربعين » .

(١٢) فى (م) : « بذلك » .

(١٣) « على » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(١٤) فى (ص ، م) : « الشريك » .

(١٥) فى (ص) : « والملاصقة يتفرد » ، وفى (م) : « والملاصقة تفرد » .

(١٦) فى (ص ، م) : « فلا » .

(١٧) فى (م) : « أحدا » .

قال: أفتوجدنى ما يدل على أن اسم الجوار ، يقع على الشريك ؟ قلت : زوجتك التى هى قرينتك يقع عليها اسم الجوار ، قال حَمَلُ (١) بن مالك بن النابغة : كنت بين جارتين (٢) لى - يعنى ضَرَّتَيْنِ ، وقال الأعشى :

أجَارَتْنَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقُهُ      وموموقة (٣) ما كنت فينا ووامقه  
أجَارَتْنَا بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقُهُ      كذلك (٤) أمور الناس تغدو وطارقه  
وبينى فإن البين خير من العصا      وأن لاتزالى (٥) فوق رأسك بارقه (٦)  
حبستك حتى لامنى كل صاحب      وخفت بأن تأتى لى بياثقه (٧)

١/٩٨٥  
ص

[٢٥٣] / قال الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : وروى غيرنا عن عبد الملك بن أبى سليمان (٨) ، عن عطاء ، عن جابر: أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « الجار أحق بشفعته ينتظر بها وإن كان غائبا إذا كانت الطريق واحدة » (٩) .

وذهب (١٠) بعض البصريين إلى أن قال : الشفعة لا تكون إلا للشريك ، وهما إذا اشتركا فى طريق دون الدار - وإن اقتسما الدار - شريكان .

قال الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : فيقال له (١١) : الشريكان فى الدار أو (١٢) فى الطريق دون الدار ؟ فإن قال (١٣) : فى الطريق دون الدار ، قيل له : فلم جعلت الشفعة فى الدار التى (١٤) ليسا فيها بشريكين بالشرك فى الطريق (١٥) ، والطريق غير الدار ، أرايت لو باع دارا هما فيها شريكان ، وضم فى الشراء معها دارا أخرى غيرها (١٦) لا شرك (١٧) فيها ولا

(١) فى (م) : « جمل » .

(٢) فى (م) : « جاريتين » .

(٣) فى القاموس : ومقه : كورته ، ومقا ومقه : أحبه ، فهو وامق وتومق : تودد .

(٤) فى (ص ، م) : « كذاك » .

(٥) فى (م) : « تزال » .

(٦) فى (م) : « لدينى سابقه » . البائقة : المصيبة .

(٧) البارقة : السيوف (القاموس) .

(٨) بن أبى سليمان : ليس فى (ب) ، وأثبتناه من (ص ، م) .

(٩) فى (ص ، م) : « واحدة » .

(١٠) فى (ص) : « قال الشافعى رحمه الله : فذهب : وفى (م) : « قال الشافعى رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : فذهب » .

(١١) فى (ص ، م) : « لهم » .

(١٢) فى (ص ، م) : « وفى » .

(١٣) فى (ص ، م) : « قالوا » .

(١٤) فى (م) : « أن التى » .

(١٥) فى (ص ، م) : « ليس فيها شريك إن الشريك فى الطريق » .

(١٦) « غيرها » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٧) فى (ص) : « شريك » .

فى طريقها أ تكون الشفعة فى الدار أو فى الشرك (١) ؟ قال : بل فى الشرك (٢) دون الدار التى ضمت مع الشرك (٣) . قلت : ولا تجعل فيها شفعة إذا جمعتهما الصفقة وفى إحداهما شفعة ؟ قال : لا . قلت : فكذلك (٤) يلزمك أن تقول : إن بيعت الطريق وهى مما يجوز بيعه وقسمه (٥) ففيها (٦) شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار ؟ قال : فإن (٧) قال : فإنما ذهبت فيه إلى الحديث نفسه . قيل : سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول : نخاف ألا يكون هذا الحديث محفوظا .

قال : ومن أين ؟ قلت : إنما رواه عن جابر بن عبد الله ، وقد روى أبو سلمة (٨) عن جابر (٩) مفسراً : أن رسول الله ﷺ قال : « الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة » (١٠) وأبو سلمة من الحفاظ ، وروى (١١) أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبى سلمة (١٢) ويخالف ما روى عبد الملك .

قال الشافعى رحمته الله : وفيه من الفرق بين الشريك (١٣) وبين المقاسم (١٤) ما وصفت جملمته فى أول الكتاب ، فكان (١٥) أولى الأحاديث أن يؤخذ (١٦) به عندنا - والله أعلم ؛ لأنه أثبتها إسناداً وأبينها (١٧) لفظاً عن النبى ﷺ وأعرفها فى الفرق بين المقاسم وغير المقاسم .

### [٥١] باب فى بكاء الحى على الميت (١٨)

[٢٥٤] حدثنا (١٩) الربيع بن سليمان (٢٠) قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا مالك

- (١) فى ( م ) : « فى الدار وفى الشرب » . (٢) فى ( م ) : « الشرب » .  
(٣) فى ( ص ، م ) : « الشريك » . (٤) فى ( م ) : « فلذلك » .  
(٥) فى ( م ) : « وقسمته » . (٦) فى ( ص ، م ) : « وفيها » .  
(٧) فى ( ص ) : « قال الشافعى رحمته الله : فإن » وفى ( م ) : « قال الشافعى : فإن » .  
(٨) فى ( ص ، م ) : « أبو سلمة بن عبد الرحمن » .  
(٩) فى ( ص ، م ) : « جابر بن عبد الله » . (١٠) سبق فى أول هذا الباب . رقم : [٢٥٠] .  
(١١) فى ( ب ) : « روى » .  
(١٢) انظر رقم : [٣١١٦] فى كتاب اختلاف العراقيين - الشفعة .  
(١٣) فى ( م ) : « الشريكين » . (١٤) فى ( ص ) : « المقاسم » .  
(١٥) فى ( م ) : « أول الكلام وكان » . (١٦) فى ( م ) : « تؤخذ » .  
(١٧) فى ( م ) : « وأثبتها » . (١٨) فى ( ص ، م ) : « بكاء الحى على الميت » .  
(١٩) فى ( ص ، م ) : « أخبرنا » .  
(٢٠) « بن سليمان » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

ابن (١) أنس عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه عن عمرة أنها سمعت عائشة ، وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول : إن الميت ليعذب ببكاء الحى .

١/٣٤٧

فقالت عائشة : أما إنه لم يكذب ولكنه أخطأ ، أو نسى ، وإنما مر / رسول الله ﷺ على يهودية وهى يبكى عليها أهلها (٢) فقال : « إنهم ليبيكون عليها ، وإنها لتعذب فى قبرها » .

[٢٥٥] حدثنا (٣) الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا عبد المجيد (٤) ، عن ابن جريج قال : أخبرنى ابن أبى مليكة قال : توفيت ابنة لعثمان (٥) بمكة ، فجننا نشهدها وحضرها ابن عباس وابن عمر فقال : إني لجالس بينهما ، جلست إلى أحدهما ، ثم جاء الآخر فجلس إلى .

فقال ابن عمر لعمر بن عثمان (٦) : ألا تنهى عن البكاء ؟ فإن رسول الله قال (٧) : « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه » .

فقال (٨) ابن عباس : قد (٩) كان عمر يقول بعض (١٠) ذلك ، ثم حدث ابن عباس ، فقال (١١) : صدرت مع عمر بن الخطاب من مكة حتى إذا كنا بالبيداء إذا بركب (١٢) تحت ظل شجرة قال (١٣) : اذهب فانظر من هؤلاء الركب ؟ فذهبت فإذا صهيب . قال : ادعه ،

(١) فى (م) : « عن » . (٢) فى (م) : « وهى تبكى على أهلها » .

(٣) فى (ص ، م) : « أخبرنا » .

(٤) فى (ص ، م) : « عبد المجيد بن عبد العزيز » .

(٥) فى (ص ، م) : « لعثمان بن عفان » . (٦) فى (ص ، م) : « عثمان بن عفان » .

(٧) فى (ص) : « فإن رسول الله ﷺ قال » ، وفى (م) : « قال رسول الله ﷺ » .

(٨) فى (ص ، م) : « قال » . (٩) فى (ص) : « لقد » ، وفى (م) : « فقد » .

(١٠) « بعض » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

(١١) فى (ص ، م) : « قال » . (١٢) فى (م) : « ركب » .

(١٣) فى (م) : « فقال » .

= \* خ : (١/٣٩٧) (٢٣) كتاب الجنائز (٣٢) باب قول النبى ﷺ : يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . رقم : (١٢٨٩) .

\* م : (٢/٦٤٣) (١١) كتاب الجنائز (٩) باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه - عن قتيبة بن سعيد ، عن مالك به . رقم : (٩٣٢ / ٢٧) .

[٢٥٥] \* خ : (١/٣٩٦ - ٣٩٧) الموضع السابق - عن عبدان ، عن عبد الله ، عن ابن جريج ، عن عبد الله ابن عبيد الله بن أبى مليكة به . أرقام : (١٢٨٦ - ١٢٨٨) .

\* م : (٢/٦٤١ - ٦٤٢) فى الكتاب والباب السابقين - من طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج به . فى رقمى : (٩٢٨ / ٢٣ - ٩٢٩) .

فرجعت إلى صهيب فقلت : ارتحل فالحق بأمر المؤمنين . فلما أصيب عمر سمعت صهيبا يبكي ويقول (١) : وا أخياه ، واصحابه ، فقال عمر : يا صهيب ، تبكى على (٢) ، وقد قال رسول الله ﷺ : « إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه؟ » قال : فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة ، فقالت : يرحم الله عمر ، لا والله ما حدث رسول الله ﷺ / أن الله يعذب (٣) المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه . »

ب/٥٨٥  
ص

وقالت عائشة : حسبكم القرآن : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ (الإسراء: ١٥) قال ابن عباس عند ذلك (٥) : والله أضحك وأبكى، وقال ابن أبي مليكة : فوالله ما قال ابن عمر من شيء .

قال الشافعي : وما روت (٦) عائشة عن رسول الله ﷺ أشبه أن يكون محفوظا عنه ﷺ ، بدلالة الكتاب ثم السنة .

فإن قيل : أين (٧) دلالة الكتاب ؟ قيل : في قوله عز وجل : ﴿ أَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ (٨) (٣٨) وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (٣٩) [ النجم ] ، وقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (٨) [ الزلزلة ] ، وقوله : ﴿ لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى ﴾ (١٥) [ طه ]

قال الشافعي رحمه الله تعالى : وعمرة أحفظ عن (١٠) عائشة من (١١) ابن أبي مليكة ، وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا .

فإن (١٢) كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي ﷺ : « إنهم

(١) في (م) : « يقول » .

(٢) « على » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٣) في (م) : « ليعذب » .

(٤) في (ص) : « ألا تزر وازرة » وفي (م) : « لا تزر وازرة » .

(٥) « عند ذلك » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٦) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله » : ما روت ، وفي (م) : « قال : ما ردت » .

(٧) في (ص ، م) : « وأين » .

(٨) في (ب) : « ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ » ، وفي (م) : « ﴿ لَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ » .

(٩) في (ص) : « وقوله عز وعلا : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ » ، وفي (م) : « وقوله عز وعلا : ﴿ مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ » .

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ » .

(١٠) في (م) : « من » . (١١) في (م) : « عن » .

(١٢) في (ص) : « قال الشافعي : فإن » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله : فإن » .

ليكون عليها ، وإنها لتعذب في قبرها ، فهو واضح لا يحتاج إلى تفسير ؛ لأنها تعذب بالكفر وهؤلاء ييكون ، ولا يدرون ما هي فيه ، وإن كان الحديث كما رواه (١) ابن أبي مليكة فهو صحيح ؛ لأن على الكافر عذابا أعلى ، فإن عذب بدونه فزيد في عذابه فيما (٢) استوجب ، وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه ، وما زيد عليه من العذاب فاستجاباه (٣) لا بذنب غيره في بكائه عليه ، فإن قيل : يزيده عذابا يبكاء أهله عليه (٤) ؟ قيل : يزيده بما استوجب بعمله (٥) ويكون بكاؤهم سببا ، لا أنه يعذب ببكائهم .

فإن (٦) قيل : أين دلالة السنة ؟ قيل :

[٢٥٦] قال رسول الله ﷺ لرجل : « ابنك هذا؟ » (٧) قال : نعم . قال : « أما إنه لا يجنى عليك ولا تجنى عليه » .

فأعلم رسول الله ﷺ مثل ما أعلم الله ، من أن جنابة كل امرئ عليه ، كما عمله له ، لا لغيره ، ولا عليه .

## [٥٢] باب (٨) استقبال القبلة للغائط والبول

[٢٥٧] حدثنا (٩) الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان (١٠) ، عن الزهري ، عن عطاء بن يزيد الليثي (١١) ، عن أبي أيوب الأنصاري : أن النبي ﷺ نهى أن

(١) في (ص ، م) : « روى » . (٢) في (ص ، م) : « بما » .

(٣) في (ص) : « فاستجاباه » .

(٤) « عليه » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) في (م) : « من عمله » . (٦) في (ص ، م) : « قال الشافعي رحمه الله : فإن » .

(٧) في (ص ، م) : « هذا ابنك » .

(٨) « باب » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٩) في (ص ، م) : « أخبرنا » . (١٠) في (ص ، م) : « سفيان بن عيينة » .

(١١) في (ص ، م) : « عطاء بن أبي يزيد الليثي » .

[٢٥٦] ذكره الإمام في كتاب الحكم في قتال المشركين - الفداء بالأسارى . رقم : [٢٠٧٨] . وخرجناه هناك .

[٢٥٧] \* مخ : ( ١ / ٦٨ ) (٤) كتاب الوضوء (١١) باب لا تستقبل القبلة بغائط أو بول - عن آدم ، عن ابن أبي

دثب عن الزهري نحوه ، دون قول أبي أيوب . رقم : (١٤٤) .

وعن علي بن عبد الله ، عن سفيان به ومعه قول أبي أيوب . رقم : (٣٩٤) .

\* م : ( ١ / ٢٢٤ ) (٢) كتاب الطهارة (١٧) باب الاستطابة - من طريق سفيان ، عن الزهري به .

رقم : ( ٢٦٤ / ٥٩ ) .

تستقبل (١) القبلة بغائط (٢) أو بول ، ولكن شرقوا أو غربوا .

قال أبو أيوب (٣) : فوجدنا الشام ، فوجدنا مراحيض قد بنيت من قبل القبلة ، فنتحرف ونستغفر الله .

[٢٥٨] أخبرنا الشافعي (٤) ، أخبرنا مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن يحيى (٥) بن حبان ، عن عمه واسع بن حبان ، عن عبد الله بن عمر : أنه كان يقول : إن ناسا يقولون (٦) : إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ، ولا بيت المقدس . قال ابن عمر (٧) : لقد ارتقيت على (٨) ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله ﷺ على لبنتين مستقبلا بيت المقدس لحاجته .

قال الشافعي رضي الله عنه : وليس يعد هذا اختلافا ، ولكنه من الجمل التي تدل على معنى المُفسر .

قال الشافعي رحمة الله عليه : كان القوم عربا ، إنما عامة مذاهبهم في الصحارى ، وكثير من مذاهبهم لا حُسَّ (٩) فيها يستريحهم ، فكان (١٠) الذاهب لحاجته / إذا استقبل (١١) القبلة أو استدبرها استقبال المصلى بفرجه أو (١٢) استدبره ، ولم (١٣) يكن عليهم ضرورة في أن يُشرقوا أو يُغربوا ، فأمروا (١٤) بذلك ، وكانت البيوت مخالفة للصحراء ، فإذا كان بين أظهرها كان من فيه مستترا ، لا يراه (١٥) إلا من دخل أو أشرف عليه ، وكانت المذاهب (١٦) بين المنازل متضايقة ، لا يمكن من التحرف فيها ما يمكن في الصحراء ، فلما

ب/٣٤٧  
م

- (١) في (م) : « يستقبل » .  
 (٢) في (ص ، م) : « لغائط » .  
 (٣) « أبو أيوب » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٤) « أخبرنا الشافعي » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٥) « ابن يحيى » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٦) في (م) : « يبولون » .  
 (٧) في (ص ، م) : « عبد الله بن عمر » .  
 (٨) « على » : ليست في (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .  
 (٩) في (ص ، م) : « لا حُسر » . والحُسَّ : مكان قضاء الحاجة .  
 (١٠) في (ص ، م) : « وكان » .  
 (١١) في (م) : « أو استدبر ما استقبل » .  
 (١٢) في (م) : « لو » .  
 (١٣) في (ص ، م) : « لم » .  
 (١٤) في (ص ، م) : « أمروا » .  
 (١٥) في (م) : « ألا تراه » .  
 (١٦) المذاهب : امكنة قضاء الحاجة .

[٢٥٨] \* ط : (١ / ١٩٣ - ١٩٤) (١٤) كتاب القبلة (٢) باب الرخصة في استقبال القبلة ببول أو غائط .  
 \* خ : (١ / ٦٨ - ٦٩) (٤) كتاب الوضوء (١٢) باب من تبرز على لبنتين - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . رقم : (١٤٥) .  
 \* م : (١ / ٢٢٤ - ٢٢٥) (١٧) كتاب الطهارة - باب الاستطابة - من طريق يحيى بن سعيد به . رقم : (٢٦٦ / ٦١) .



يكرم قبله الله، أن يستقبلها لغائط (١) أو بول .

قيل له: هذا مرسل ، وأهل الحديث لا يثبتونه، ولو ثبت كان كحديث (٢) أبي أيوب .  
وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ مُسْنَدٌ ، حسن الإسناد أولى أن يثبت منه لو خالفه ،  
فإن كان قال (٣) طاوس: حق على كل مسلم أن يكرم قبله الله أن يستقبلها ، فإنما سمع  
والله أعلم - حديث أبي أيوب عن النبي (٤) ، فأنزل ذلك على إكرام القبلة ، وهى أهل  
أن تكرم ، والحال فى الصحارى (٥) كما حدث أبو أيوب ، وفى البيوت كما حدث ابن  
عمر لا أنهما يختلفان (٦) .

قال الشافعى (٧) : وقد قيل: إن الناس كانوا يبنون مساجد بحط حجارة فى الطريق  
فنهى أن تستقبل (٨) للغائط أو البول (٩) ، (١٠) فيكون متغوطا (١١) فى المساجد ، أو  
مستديرا، فيكون الغائط والبول (١٢) بعين (١٣) المصلى إليها ، ويتأذى بريحه ، وهذا (١٤) فى  
الصحارى منهى عنه بهذا الحديث وبغيره بأن يقال: اتقوا الملاعن ، وذلك أن يتغوط فى  
ممر (١٥) الناس فى طريق من ظلال المسجد أو البيوت (١٦) والشجر والحجارة ، وعلى  
ظهور (١٧) الطريق ، ومواضع حاجة الناس فى الممر والمنزل .

(١) فى ( م ) : « بغائط » .

(٢) فى ( م ) : « لحديث » .

(٣) فى ( ص ، م ) : « قول » .

(٤) فى ( ص ، م ) : « عن رسول الله ﷺ » .

(٥) فى ( ص ، م ) : « الصحراء » .

(٦) فى ( ص ) : « لا أنهما مختلفان » ، وفى ( م ) : « لأنهما مختلفان » .

(٧) فى ( ص ، م ) : « قال محمد بن إدريس » .

(٨) فى ( ص ، م ) : « يستقبل » .

(٩) فى ( ص ، م ) : « والبول » .

(١٠ - ١٢) ما بين الرقمين ليس فى ( م ) ، وأثبتاه من ( ص ، ب ) .

(١١) فى ( م ) : « تغوطا » .

(١٣) فى ( ص ) : « بغير » .

(١٤) فى ( ص ، م ) : « وهذه » .

(١٥) فى ( ص ، م ) : « مار » .

(١٦) فى ( ص ، م ) : « والبيوت » .

(١٧) فى ( ب ) : « ظهر » .

« وكذلك رواه وكيع عن زمعة مرسلأ ، وكذلك رواه عبد الله بن وهب ، عن زمعة ، عن سلمة

ابن وهرام ، وابن طاوس عن طاوس ، عن النبي مرسلأ » .

«ورواه سفيان بن عيينة ، عن سلمة بن وهرام أنه سمع طاوساً يقوله ، ولم يرفعه . قال على بن

المديني: قلت لسفيان: أكان زمعة يرفعه؟ قال: نعم . فسألت سلمة عنه ، فلم يعرفه - يعنى: لم يرفعه » .

[٥٣] باب (١) الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء

[٢٦٠] حدثنا (٢) الربيع قال: قال الشافعي: أخبرنا سفيان (٣)، عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » .

[٢٦١] قال الشافعي رحمه الله: وروى بعض (٤) أهل المدينة عن جابر (٥): أن النبي ﷺ أمر الرجل يصلى (٦) في الثوب الواحد أن يشتمل بالثوب في الصلاة فإن ضاق أتزر به .

قال الشافعي رحمه الله: وهذا (٧) إجازة أن يصلى وليس على عاتقه منه (٨) شيء وهو يقدر بالمدينة على ثوب امرأته وعلى العمامة، والشيء يطرحه على عاتقه .

[٢٦٢] أخبرنا الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن شداد، عن ميمونة زوج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله

- (١) « باب » : ليست في ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .  
 (٢) في ( ص ، م ) : « أخبرنا » .  
 (٣) في ( ص ، م ) : « أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا سفيان بن عيينة » .  
 (٤) في ( ص ) : « عن » .  
 (٥) في ( ص ، م ) : « جابر بن عبد الله » .  
 (٦) في ( م ) : « أن يصلى » .  
 (٧) في ( م ) : « وقد » .  
 (٨) « منه » : ليست في ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

[٢٦٠] \* خ : ( ١ / ١٣٦ ) ( ٨ ) كتاب الصلاة ( ٥ ) باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه - عن أبي عاصم ، عن مالك ، عن أبي الزناد به . رقم : ( ٣٥٩ ) .

\* م ( ١ / ٣٦٨ ) ( ٤ ) كتاب الصلاة ( ٥٢ ) باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه - من طريق سفيان به . رقم : ( ٢٧٧ / ٥١٦ ) .

[٢٦١] \* خ : ( ١ / ١٣٦ ) ( ٨ ) كتاب الصلاة ( ٦ ) باب إذا كان الثوب ضيقاً - عن يحيى بن صالح ، عن فليح ابن سليمان ، عن سعيد بن الحارث ، عن جابر نحوه . رقم : ( ٣٦١ ) .

\* م : ( ٤ / ٢٣٠٦ ) ( ٥٣ ) كتاب الزهد والرقائق ( ١٨ ) باب حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر - عن حاتم بن إسماعيل ، عن يعقوب بن مجاهد ، أبي حزرّة ، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت ، عن جابر بن عبد الله ﷺ في حديث طويل فيه :  
 قال رسول الله ﷺ : « إذا كان واسعاً فخالف بين طرفيه ، وإن كان ضيقاً فاشدد على حقوك » .  
 رقم : ( ٣٠١٠ ) .

[٢٦٢] \* مسند الحميدي : ( ١ / ١٥٠ رقم : ٣١٣ ) - عن سفيان به .  
 وإسناده صحيح .

ﷺ يصلى فى مرط بعضه علىّ ، وبعضه عليه ، وأنا حائض .

قال الشافعى رضي الله عنه : وليس واحد من هذين الحديثين مخالفا للآخر ، ونهى رسول الله ﷺ أن يصلى الرجل فى الثوب الواحد ، ليس على عاتقه منه شيء - والله أعلم - اختيار ، لا فرض (١) بالدلالة عنه رضي الله عنه ، بحديث جابر ، وأنه (٢) صلى فى مرط ميمونة (٣) ، بعضه عليه ، وبعضه على ميمونة ؛ لأن بعض مرطها إذا كان عليها فأقل ما عليها منه ما (٤) يسترها مضطجعة ، ويصلى النبى ﷺ (٥) فى بعضه قائما ، ويتعطل (٦) بعضه بينه وبينها ، / أو يسترها قاعدة ، فيكون يحيط بها جالسة ، ويتعطل بعضه بينه وبينها ، فلا يمكن (٧) أن يستره أبدا إلا أن (٨) يأتزر به (٩) اثترارا ، وليس على عاتق المؤتزرين (١٠) فى هذه الحال من الإزار شيء ، ولا يمكن فى ثوب فى دهرنا (١١) أن يأتزر به ، ثم يرد على عاتقيه (١٢) ، أو أحدهما ثم يسترها ، وقلّ ما يمكن هذا فى ثوب فى الدنيا اليوم .

وكذلك (١٣) / روى عن النبى ﷺ أنه قال : « إذا صلى أحدكم فى الثوب الواحد فليتوشح به ، فإن لم يكفه (١٤) فليأتزر به » .

قال الشافعى رضي الله عنه : وإذا صلى الرجل فيما يوارى عورته أجزأته صلاته ، وعورته ما بين سرتة وركبته (١٦) ، وليست السرة والركبة من العورة (١٧) .

- (١) فى ( ص ، م ) : « اختيارا لا فرضا » .  
 (٢) فى ( ص ، م ) : « أنه » .  
 (٣) « ميمونة » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتها من ( ب ) .  
 (٤) فى ( ص ) : « أن » .  
 (٥) فى ( ص ، م ) : « وصلى النبى ﷺ » .  
 (٦) فى ( ص ، م ) : « فيتعطل » .  
 (٧) فى ( ص ، م ) : « بينها وبينه ولا يمكن » .  
 (٨) فى ( م ) : « بأن » .  
 (٩) « به » : ليست فى ( م ) ، وأثبتها من ( ص ، ب ) .  
 (١٠) فى ( ص ، م ) : « المؤتزر » .  
 (١١) فى ( ص ) : « ولا يمكن فى ثوب دهره » ، وفى ( م ) : « ولا يمكن فى ثوب فى دهره » .  
 (١٢) فى ( ص ) : « ورد على عاتقه » وفى ( م ) : « ثم يرد على عاتقه » .  
 (١٣) فى ( ص ، م ) : « قال الشافعى رضي الله عنه : وكذلك » .  
 (١٤) فى ( م ) : « يلقه » . وانظر رقم : [ ٢٦١ ] .  
 (١٥) فى ( ص ، م ) : « إذا » .  
 (١٦) فى ( م ) : « وركبته » .  
 (١٧) فى ( ص ، م ) : « وليس السرة ولا الركبة من العورة » .

١/٣٤٨  
م

ب/٩٨٤  
ص

## [٥٤] باب (١) الكلام فى الصلاة

[٢٦٣] حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان (٢) ، عن عاصم ابن أبى النجدود ، عن أبى وائل ، عن عبد الله قال : كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو فى الصلاة قبل أن نأتى أرض الحبشة ، فيرد علينا وهو فى الصلاة ، فلما رجعنا من أرض الحبشة أتيت لاسلم عليه ، فوجدته يصلى ، فسلمت عليه ، فلم يردّ علىّ ، فأخذنى ما قرب وما بعد ، فجلست حتى إذا قضى صلاته أتيت ، فقال : « إن الله عز وجل يُحدّث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث الله ألا تتكلموا فى الصلاة » .

[٢٦٤] حدثنا (٣) الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا مالك ، عن أيوب (٤) ، عن محمد بن سيرين ، عن أبى هريرة : أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أصدق ذو اليدين؟ » فقال (٥) الناس : نعم ، فقام رسول الله ﷺ ، فصلّى اثنتين أخريين ، ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده ، أو أطول ، ثم رفع (٦) ، ثم كبر ، فسجد مثل سجوده ، أو أطول ، ثم رفع (٧) .

[٢٦٥] (٨) أخبرنا مالك ، عن داود بن الحصين ، عن أبى سفيان (٩) مولى ابن أبى أحمد ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر ، فسلم من (١٠) ركعتين ، فقام ذو اليدين فقال (١١) : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟

(١) « باب » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٢) فى ( ص ) : « قال الشافعى رحمة الله عليه : أخبرنا سفيان بن عيينة » وفى ( م ) : « قال الشافعى : أخبرنا سفيان بن عيينة » .

(٣) فى ( ص ، م ) : « أخبرنا » .

(٤) فى ( ص ، م ) : « مالك بن أنس ، عن أيوب السختياني » .

(٥) فى ( م ) : « فقالوا » .

(٦ - ٧) ما بين الرقمين ليس فى ( م ) . وأثبتاه من ( ص ، ب ) .

(٨) فى ( ص ، م ) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال » .

(٩) فى ( ص ، م ) : « من أبى سفيان » (١٠) فى ( ص ، م ) : « فى » .

(١١) فى ( ص ، م ) : « فقال ذو اليدين » .

[٢٦٣] رواه الإمام فى كتاب الصلاة - رقم : [ ٢٥٨ ] . وخرجناه هناك .

[٢٦٤] رواه الإمام فى كتاب الصلاة - رقم : [ ٢٥٩ ] .

[٢٦٥] رواه الإمام فى كتاب الصلاة - رقم : [ ٢٦٠ ] .

فأقبل رسول الله ﷺ على الناس فقال : « أصدق ذو اليدين ؟ » فقالوا (١) : نعم ، فأتى رسول الله ﷺ ما (٢) بقى من الصلاة ، ثم سجد سجديتين (٣) ، وهو جالس بعد التسليم .

[٢٦٦] أخبرنا (٤) عبد الوهاب الثقفى ، عن خالد الحذاء ، عن أبى قلابة ، عن أبى المهلب ، عن عمران بن حصين قال : سلم النبى ﷺ فى ثلاث ركعات من العصر ، ثم قام فدخل الحجرة ، فقام الخرباق ، رجل بسيط اليدين ، فنادى : يا رسول الله ، أقصرت الصلاة أم نسيت (٥) ؟ فخرج رسول الله (٦) مُغَضَّبًا ، يجر رداءه ، فسأل فأخبر ، فصلى تلك الركعة التى كان ترك ، ثم سلم ، ثم سجد سجديتين ، ثم سلم .

قال الشافعى رحمته : فهذا (٧) كله نأخذ فنقول : إن حتما ألا يعمد أحد (٨) الكلام فى الصلاة ، وهو ذاكر لأنه فيها ، فإن فعل انتقضت (٩) صلاته ، وكان عليه أن يستأنف صلاة غيرها ؛ لحديث (١٠) ابن مسعود عن النبى ﷺ ، ثم ما لا أعلم (١١) فيه مخالفا ، من لقيت من أهل العلم .

قال (١٢) : ومن تكلم فى الصلاة ، وهو يرى أنه قد أكملها ، أو نسى أنه فى صلاة ، تكلم فيها ، بنى على صلاته ، وسجد للسهو ؛ ولحديث (١٣) ذى اليدين ، وأن من تكلم فى الصلاة ، لم يكملها ، والحال فإنما تكلم وهو يرى أنه فى غير صلاة ، والكلام فى غير الصلاة (١٤) مباح ، يخالف حديث ابن مسعود حديث ذى اليدين ، وحديث ابن مسعود فى الكلام . ودل حديث ذى اليدين (١٥) على أن رسول الله ﷺ فرق بين كلام العامد

( م ) : « قالوا » .

( م ) فى ( م ) : « بما » .

( م ، ص ) : « سجديتين السهو » .

(٤) فى ( ص ، م ) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى : قال » .

(٥) « أم نسيت » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٦) « رسول الله » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٧) فى ( ص ، م ) : « وبهذا » . (٨) فى ( ص ، م ) : « أحكمكم » .

(٩) فى ( ص ، م ) : « انتقضت » . (١٠) فى ( م ) : « بحديث » .

(١١) فى ( ص ) : « ثم ما لم أعلم » ، وفى ( م ) : « لم أعلم » .

(١٢) فى ( ص ) : « قال الشافعى » ، وفى ( م ) : « قال الشافعى رحمته » .

(١٣) فى ( م ) : « وبحديث » . (١٤) فى ( ص ، م ) : « صلاة » .

(١٥) فى ( ص ) : « جملة قد أحدث ذى اليدين » ، وفى ( م ) : « جملة فدل حديث ذى اليدين » .

[٢٦٦] \* م : ( ١ / ٤٠٤ - ٤٠٥ ) ( ٥ ) كتاب المساجد ومواضع الصلاة ( ١٩ ) باب السهو فى الصلاة - عن

إسحاق بن إبراهيم ، عن عبد الوهاب الثقفى به . رقم ( ١٠١ / ٥٧٤ ) .

ومن طريق إسماعيل بن إبراهيم وهو ابن علية ، عن خالد به . ( ١٠٢ / ٥٧٤ ) .

والناسى (١) لأنه فى صلاة، أو (٢) المتكلم ، هو يرى أنه قد أكمل الصلاة .

### [٥٥] باب الخلاف فى الكلام فى الصلاة ساهياً (٣)

حدّثنا الربيع قال (٤) : قال الشافعى رضي الله عنه : فخالفنا بعض الناس فى الكلام فى الصلاة وجمع علينا فيها حججاً ، ما جمعها (٥) علينا فى شىء غيره ، إلا فى اليمين مع الشاهد ، ومسألتيّن آخرين .

قال الشافعى رحمه الله : فسمعتة يقول : حديث (٦) ذى اليدين (٧) حديث ثابت عن رسول الله ﷺ (٨) ، لم يرو عن رسول الله ﷺ / شىء قط أشهر منه ، ومن حديث : « العجماء / جرحها (٩) جبار (١٠) ، (١١) وهو أثبت من حديث العجماء جرحها (١٢) جبار (١٣) ، ولكن حديث ذى اليدين منسوخ .

فقلت : ما نسخه ؟ فقال (١٤) : حديث ابن مسعود ، ثم ذكر الحديث الذى بدأت به الذى فيه (١٥) : « إن الله عز وجل يحدث من (١٦) أمره ما يشاء ، وإن (١٧) مما أحدث الله ألا تتكلموا فى الصلاة » .

فقلت (١٨) له : والناسخ (١٩) إذا اختلف الحديثان الآخر منهما ؟ فقال (٢٠) : نعم . قلت له : أولست تحفظ فى حديث ابن مسعود هذا أن ابن مسعود مر على النبى ﷺ بمكة قال : فوجدته يصلى فى فناء الكعبة ، وأن ابن مسعود هاجر إلى أرض الحبشة ، ثم رجع إلى مكة ، ثم هاجر إلى المدينة ، وشهد بدرا ؟ قال : بلى ، فقلت (٢١) له : فإذا (٢٢) كان

(١) فى (ص ، م) : « والسامى » . (٢) فى (ص ، م) : « أن » .

(٣) فى (ص ، م) : « الخلاف فى الكلام فى الصلاة » .

(٤) « حدّثنا الربيع قال » : ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٥) « ما جمعها » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (م ، ب) .

(٦) فى (ص) : « وحديث » .

(٧ - ٨) ما بين الرقمين ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٩) « جرحها » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٠) سيأتى تخريجه إن شاء الله تعالى فى نهاية الكتاب ، فى باب جرح العجماء جبار .

(١١ - ١٢) ما بين الرقمين ليس فى (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(١٣) « جرحها » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٤) فى (ص ، م) : « قال » . (١٥) فى (ص ، م) : « بالذى فيه » .

(١٦) فى (ص ، م) : « فى » . (١٧) فى (ص ، م) : « ما » .

(١٨) فى (ص ، م) : « قال الشافعى : فقلت » .

(١٩) فى (م) : « فالناسخ » . (٢٠) فى (ص ، م) : « قال » .

(٢١) فى (ص ، م) : « قال الشافعى : فقلت » . (٢٢) فى (ص ، م) : « إذا » .

مقدم ابن مسعود على النبي ﷺ (١) بمكة قبل هجرة النبي ﷺ (٢) ، ثم كان عمران بن حصين يروى أن النبي ﷺ أتى جذعا في مؤخر مسجده أليس تعلم أن النبي ﷺ لم يصل في مسجده إلا بعد هجرته من مكة ؟ قال : بلى ، قلت : فحديث عمران يدلك (٣) على (٤) أن حديث ابن مسعود ليس بناسخ لحديث ذى اليمين ، وأبو هريرة يقول : صلى بنا رسول الله ﷺ .

قال : فلا أدري ما صحبة أبي (٥) هريرة . قلت (٦) : قد بدأنا بما فيه الكفاية من حديث عمران الذي لا يشكلك عليك ، وأبو هريرة إنما صحب رسول الله ﷺ بخير ، وقال أبو هريرة : صحبت النبي ﷺ بالمدينة ثلاث سنين أو أربعا (٧) - قال الربيع : أنا شككت - وقد أقام النبي (٨) بالمدينة سنين (٩) سوى ما أقام بمكة بعد مقدم ابن مسعود ، وقبل (١٠) يصحبه أبو هريرة .

فيجوز (١١) أن يكون حديث ابن مسعود ناسخا لما بعده ؟ قال : لا . قلت له (١٢) : لو كان حديث ابن مسعود مخالفا لحديث عمران وأبي هريرة كما قلت (١٣) ، وكان عمد الكلام ، وأنت تعلم أنك في صلاة ، كهو إذا تكلمت ، وأنت ترى أنك أكملت الصلاة أو نسيت الصلاة كان حديث ابن مسعود منسوخا ، وكان الكلام في الصلاة مباحا ، ولكنه ليس بناسخ ولا منسوخ ، ولكن وجهه (١٤) ما ذكرت ، من أنه لا يجوز الكلام في الصلاة على الذكر ، وأن التكلم (١٥) في الصلاة إذا (١٦) كان هكذا يفسد الصلاة ، وإذا كان النسيان والسهو وتكلم ، وهو يرى أن الكلام مباح ، بأن يرى أن قد قضى الصلاة (١٧) ، أو نسي أنه فيها لم تفسد الصلاة (١٨) .

(١ - ٢) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(٣) في (ص) : « فحديث عمران بن الحصين يدلك » ، وفي (م) : « وحديث عمران بن حصين بذلك » .

(٤) « على » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٥) في (ب) : « أبو » . (٦) في (ص ، م) : « قلت له » .

(٧) في (ص ، م) : « أو أربع » .

(٨) في (ص ، م) : « فقد أقام النبي ﷺ » .

(٩) في (م) : « ستين » . (١٠) في (ص ، م) : « قبل » .

(١١) في (ص ، م) : « أنيجوز » .

(١٢) في (ص ، م) : « قال الشافعي : وقلت له » .

(١٣) في (ص ، م) : « مخالفا لحديث أبي هريرة وعمران بن حصين كما قلت » .

(١٤) في (ص ، م) : « ووجهه ما ذكرت » . (١٥) في (ص ، م) : « أن المتكلم » .

(١٦) في (ص ، م) : « وإذا » .

(١٧ - ١٨) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

قال : فأنتم تروون (١) أن ذا (٢) اليدين قتل بيدر ، قلت : فاجعل هذا كيف شئت ، أليست (٣) صلاة النبى ﷺ بالمدينة فى حديث عمران بن حصين (٤) ، والمدينة إنما كانت بعد حديث ابن مسعود بمكة؟ قال : بلى . قلت : وليست (٥) لك إذا كان كما أردت فيه حجة لما وصفت ، وقد كانت بدر بعد مقدم (٦) النبى ﷺ المدينة بستة عشر شهراً .

قال : أفذو اليدين الذى رويتم عنه المقتول بيدر ؟ قلت : لا ، عمران يسميه الخرباق ، ويقول : قصير اليدين ، أو مديد اليدين ، و المقتول بيدر ذو الشمالين ، ولو كان كلاهما ذا (٧) اليدين كان اسماً يشبه أن يكون وافق اسماً كما تاتفق الأسماء (٨) .

فقال (٩) بعض من ذهب (١٠) مذهبه : فلنا (١١) حجة أخرى . قلنا : وما هى ؟  
[٢٦٧] قال : إن معاوية بن الحكم حكى أنه تكلم فى الصلاة ، فقال رسول الله ﷺ :

(١) فى ( ص ) : « قال محمد بن إدريس : فقال : وأنتم تروون » وفى ( م ) : « قال محمد بن إدريس : وأنتم تروون » .

(٢) فى ( ص ، م ) : « ذى » . (٣) فى ( ص ، م ) : « ليس » .

(٤) فى ( ص ، م ) : « الحصين » . (٥) فى ( ص ، م ) : « وليس » .

(٦) فى ( ص ، م ) : « قدوم » . (٧) فى ( ص ، م ) : « ذو » .

(٨) فى ( ب ) : « كما تاتفق الأسماء » ، وما أثبتناه من ( ص ، م ) .

(٩) فى ( ص ، م ) : « قال الشافعى رحمه الله فقال » .

(١٠) فى ( ص ، م ) : « يذهب » . (١١) فى ( م ) : « قلنا » .

[٢٦٧] \* ( ١ / ٣٨١ - ٣٨٢ ) ( ٥ ) كتاب المساجد ومواضع الصلاة - (٧) باب تحريم الكلام فى الصلاة ، ونسخ ما كان من إباحته . رقم : ( ٣٣ / ٥٣٧ ) .

حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح ، وأبو بكر بن أبي شيبة ( وَتَقَارَبًا فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ ) قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَجَّاجِ الصَّوَّافِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ السُّلَمِيِّ ؛ قَالَ : بَيْنَا أَنَا أَصَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . إِذْ عَطَسَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ . فَقُلْتُ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، فَرَمَانِي الْقَوْمُ بِأَبْصَارِهِمْ . فَقُلْتُ : وَاتَّكَلُ أُمَيَّةُ ! مَا شَأْنَكُمْ ؟ تَنْظُرُونَ إِلَيَّ ، فَجَعَلُوا يَضْرِبُونَ بِأَيْدِيهِمْ عَلَى أَفْخَادِهِمْ ، فَلَمَّا رَأَيْتُهُمْ يُصَمْتُونَنِي . لَكِنِّي سَكَتُ . فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبَائِي هُوَ وَ أُمِّي ! مَا رَأَيْتُ مُعَلِّمًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ أَحْسَنَ تَعْلِيمًا مِنْهُ . فَوَاللَّهِ ! مَا كَهَرَنِي وَلَا ضَرَبَنِي وَلَا شَتَمَنِي . قَالَ : « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ » - أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ وَإِنَّ مِنَّا رِجَالًا يَأْتُونَ الْكُفَّانَ . قَالَ « فَلَا تَأْتِيهِمْ » قَالَ : وَمِنَّا رِجَالٌ يَنْطِيرُونَ . قَالَ « ذَلِكَ شَيْءٌ يَجِدُونَهُ فِي صُدُورِهِمْ : فَلَا يَصُدُّهُمْ » قَالَ ابْنُ الصَّاحِبِ : « فَلَا يَصُدُّكُمْ » قَالَ : قُلْتُ : وَمِنَّا رِجَالٌ يَخْطُونَ . قَالَ : « كَانَ نَبِيٌّ مِنْ »

« إن الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام بنى آدم » .

قلقت (١) له : فهذا (٢) عليك ، ولا لك ، إنما يروى (٣) مثل قول ابن مسعود سواء ، والوجه فيه ما ذكرت .

قال : فإن قلت : هو خلافه ؟ قلت : فليس ذلك لك ، وتكلمك (٤) عليه ، فإن كان أمر معاوية قبل أمر ذى اليمين فهو منسوخ ، ويلزمك فى قولك : أن يصلح الكلام فى الصلاة كما يصلح فى غيرها ، وإن كان أمر معاوية (٥) معه أو بعده فقد تكلم فيها (٦) ، فيما حكيت ، وهو جاهل بأن الكلام غير محرم فى الصلاة ، ولم يحك أن النبى ﷺ / أمره (٧) بإعادة الصلاة ، فهو فى مثل حديث (٨) ذى اليمين ، أو أكثر ؛ لأنه تكلم عامداً للكلام فى حديثه ، إلا أنه حكى أنه تكلم (٩) وهو جاهل أن الكلام لا يكون محرماً فى الصلاة ، قال : هذا فى حديثه (١٠) كما ذكرت . قلت : فهو عليك إن كان على ما ذكرته ، وليس لك إن كان كما قلنا .

قال : فما تقول ؟ قلت : أقول : إنه مثل حديث ابن مسعود غير (١١) مخالف حديث ذى اليمين .

فقال (١٢) : فإنكم خالفتم حين فرعتم حديث ذى اليمين . قلت : فخالفناه (١٣) فى

- (١) فى (ص) : « قال الشافعى رحمة الله عليه فقلت » ، وفى (م) : « قال الشافعى فقلت » .  
 (٢) فى (ص ، م) : « هذا » . (٣) فى (ص ، م) : « روى » .  
 (٤) فى (م) : « وتكلمك » .  
 (٥) « أمر معاوية » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٦) « فيها » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٧) فى (م) : « أمر » .  
 (٨) فى (ص ، م) : « وهو فى مثل معنى حديث » .  
 (٩) فى (ص) : « يتكلم » . (١٠) فى (ص ، م) : « حديثنا » .  
 (١١) فى (ص ، م) : « وغيره » .  
 (١٢) فى (ص ، م) : « قال محمد بن إدريس فقال » .  
 (١٣) فى (ص ، م) : « قال : قلنا فخالفناه » .

الأنبياء يحطُّ . فَمَنْ وَافَقَ حَطَّهُ فَذَلِكَ قَالَ : وَكَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِبُ . فَاطَّلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذَّبِيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِيهَا . وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ . أَسَفٌ كَمَا يَأْسَفُونَ . لَكِنِّي صَكَكْتُهَا صَكًّا . . . فَاتَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَظَّمَ ذَلِكَ عَلَيَّ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفَلَا أُعْتِقُهَا ؟ قَالَ : « اتَّيْتُ بِهَا » فَاتَّيْتُ بِهَا فَقَالَ لَهَا : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ . قَالَ : « مَنْ أَنَا ؟ » قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ . قَالَ : « أُعْتِقُهَا ، فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ » .

الأصل؟ قال: لا، ولكن فى الفرع. قلت: فأنت (١) خالفته فى نصه، ومن خالف النص عندك أسوأ حالا ممن ضعف نظره فأخطأ التفرع. قال: نعم، وكل غير معذور.

قال الشافعى (٢): فقلت له: فأنت (٣) خالفت أصله وفرعه، ولم نخالف نحن من أصله، ولا من فرعه (٤) حرفاً واحداً، فعليك ما عليك فى خلافه وفيما قلت من (٥) أنا خالفنا منه ما لم نخالفه (٦).

١/٣٤٩

م

قال: فأسألك حتى أعلم أخالفته / أم لا، قلت: فسل. قال (٧): ما تقول فى إمام انصرف من اثنتين؟ فقال له بعض من صلى معه: قد انصرفت من اثنتين، فسأل آخرين، فقالوا: صدق؟ قلت: أما المأموم الذى أخبره والذين شهدوا أنه صدق وهم على ذكر من أنه لم يقض صلاته فصلاتهم فاسدة.

قال (٨): فأنت تروى (٩) أن النبى ﷺ قضى وتقول: قد قضى معه من حضر وإن لم تذكره (١٠) فى الحديث. قلت: أجل. قال: فقد خالفته؟ قلت: لا (١١)، ولكن حال إمامنا مفارقة (١٢) حال رسول الله ﷺ. قال: فأين افتراق حاليهما (١٣) فى الصلاة والإمامة؟ قال (١٤): فقلت له: إن الله عز وجل كان ينزل فرائضه على رسوله ﷺ فرضاً بعد فرض، فيفرض عليه ما لم يكن فرضه عليه (١٥) ويخفف عنه (١٦) بعض فرضه، قال: أجل. قلت: ولا (١٧) نشك؛ نحن ولا أنت ولا مسلم أن رسول الله ﷺ لم ينصرف إلا وهو يرى أن قد أكمل الصلاة. قال: أجل. قلت: فلما فعل لم يدر ذو اليمين أقصرت الصلاة بحادث من الله جل وعلا، أم نسى النبى ﷺ، وكان ذلك بينا (١٨) فى مسأله؛ إذ قال: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ قال: أجل. قلت: ولم يقبل النبى من

(١) فى (ص، م): « وأنت » . (٢) فى (ص، م): « قال محمد » .

(٣) فى (ص، م): « أنت » .

(٤) فى (ص، م): « ولم نخالف نحن من فرعه ولا من أصله » .

(٥) فى (ص، م): « فى » . (٦) فى (ص، م): « نخالف » .

(٧) « قال » : ليست فى (ص، م)، وأثبتناها من (ب).

(٨) فى (ص، م): « قلت » . (٩) فى (ص، م): « رويت » .

(١٠) فى (ص، م): « تذكر » . (١١) فى (م): « فلا » .

(١٢) فى (م): « يفارقة » . (١٣) فى (ص، م): « حالكما » .

(١٤) فى (ص، م): « قال محمد بن إدريس » .

(١٥) « عليه » : ليست فى (ص، م)، وأثبتناها من (ب).

(١٦) « عنه » : ليست فى (ص، م)، وأثبتناها من (ب).

(١٧) فى (ص، م): « فلا » . (١٨) فى (م): « بينا » .

ذى اليمين (١) إذ سأل غيره ؟ قال : أجل . قلت : ولما سأل غيره احتمال أن يكون سأل من لم يسمع كلامه ، فيكون مثله ، واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه ولم يسمع النبي ﷺ رد عليه ، (٢) فلما لم يسمع النبي رد عليه (٣) كان في معنى ذى اليمين من أنه لم يستدل النبي بقوله (٤) ، ولم يدر أقصرت الصلاة أم نسي النبي ﷺ فأجاب ، ومعناه معنى ذى اليمين من (٥) أن الفرض عليهم جوابه ، ألا ترى أن النبي ﷺ لما أخبره (٦) فقبل قولهم ولم يتكلم ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم ؟ . قال : فلما قبض الله رسوله تناهت (٧) فرائضه ، فلا (٨) يزداد فيها ولا ينقص منها أبدا .

قال : نعم . فقلت (٩) (١٠) : هذا فرق بيننا وبينه .

فقال من حضره (١١) : هذا فرق بين لا يرده (١٢) عالم لبيانه ووضوحه .

فقال : فإن (١٣) من أصحابكم (١٤) من قال : ما (١٥) تكلم به الرجل في أمر الصلاة لم يفسد (١٦) صلاته .

قال : فقلت (١٧) له : إنما الحجة علينا ما قلنا (١٨) لا ما قال غيرنا .

قال الشافعي : وقال (١٩) : قد كلمت غير واحد من أصحابك فما احتج بهذا ، ولقد

قال : العمل على هذا . فقلت (٢٠) له : قد (٢١) أعلمتك أن العمل ليس له معنى / ولا

1/986  
ص

(١) في (ص) : « ولم يقبل من ذى اليمين » ، وفي (م) : « ولم يقبل النبي ﷺ من ذى اليمين » .  
(٢) - (٣) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .  
(٤) في (ص ، م) : « للنبي ﷺ بقول » . (٥) في (ص ، م) : « مع » .  
(٦) في (ص ، م) : « أخبروه » .  
(٧) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله : فنص الله تناهت » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله : فنص الله بتأهب » .

(٨) في (ص ، م) : « ولا » .

(٩) في (ص) : « قال الشافعي فقلت » ، وفي (م) : « قال الشافعي : فقلت له » .

(١٠) - (١١) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(١٢) في (م) : « بين من لا يرده » .

(١٣) في (ص ، م) : « قال الشافعي : فقال : إن » .

(١٤) في (ص) : « أصحابك » .

(١٥) « ما » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(١٦) في (ص ، م) : « تفسد » .

(١٧) في (ص ، م) : « قال الشافعي : وقلت » .

(١٨) في (ص ، م) : « ما قلناه » . (١٩) في (ص ، م) : « فقال » .

(٢٠) في (ص ، م) : « قال محمد بن إدريس : وقلت » .

(٢١) « قد » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

حجة لك علينا بقول غيرنا . قال : أجل . قلت : فدع ما لا حجة لك فيه .  
وقلت (١) له : قد (٢) أخطأت في خلافك حديث (٣) ذى اليدين مع ثبوته وظلمت  
نفسك بأنك زعمت أنا ومن قال به نحل الكلام والجماع والغناء في الصلاة ، وما أحللنا  
ولا هم من هذا شيئاً قط ، وقد زعمت أن المصلي إذا (٤) سلم قبل أن يكمل الصلاة وهو  
ذاكر أنه (٥) لم يكملها فسدت صلاته ؛ لأن السلام زعمت في غير موضعه كلام . وإن  
سلم وهو يرى أنه قد أكمل بنى ، فلو لم يكن (٦) عليك حجة إلا هذا كفى بها عليك  
حجة ، ونحمد الله على عيبكم خلاف الحديث ، وكثرة خلافكم له .

### [٥٦] باب (٧) القنوت في الصلوات كلها

[٢٦٨] حدثنا (٨) الربيع قال : قال الشافعي : أخبرني (٩) بعض أهل العلم عن  
جعفر بن محمد عن أبيه قال : لما انتهى إلى النبي ﷺ قتل أهل بئر معونة (١٠) أقام خمس  
عشرة ليلة (١١) كلما (١٢) رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الصبح قال : « سمع الله لمن  
حمده ربنا لك الحمد اللهم افعل . . . » فذكر دعاء طويلاً ثم كبر فسجد .

[٢٦٩] قال (١٣) : وحفظ عن جعفر بن محمد (١٤) عن النبي ﷺ القنوت في

- (١) في (ص ، م) : « قال محمد بن إدريس : فقلت » .  
(٢) في (ص ، م) : « لقد » .  
(٣) في (م) : « قلت حديث » .  
(٤) في (ص ، م) : « إن » .  
(٥) في (م) : « لأنه » .  
(٦) في (م) : « فلم يكن » .  
(٧) « باب » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .  
(٨) في (ص ، م) : « أخبرنا » .  
(٩) في (ص ، م) : « أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا » .  
(١٠) في (ص) : « قتل بئر أهل معونة » .  
(١١) في (ص) : « خمسة عشر ليلة » ، وفي (م) : « خمسة عشر ليلة » .  
(١٢) في (م) : « فلما » .  
(١٣) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله » ، وفي (م) : « قال الشافعي » .  
(١٤) « بن محمد » : ليست في (ب) .

[٢٦٨] هذا وما بعده مرسل ومنقطع .

ونقل البيهقي ، عن الشافعي في القديم قال : أخبرنا رجل وحاتم بن إسماعيل ، عن جعفر بن  
محمد ، عن أبيه أن النبي ﷺ حين رفع رأسه من الركعة الأخيرة من الظهر قال : « اللهم العن فلاناً  
وفلاناً » ، وسمى قبائل .

[٢٦٩] سبق تخريجه في الحديث السابق .

الصلوات كلها عند قتل أهل بئر معونة .

[٢٧٠] وحفظ عن النبي ﷺ أنه قنت في المغرب ، كما روى عنه (١) في القنوت في غير الصبح عند قتل أهل بئر معونة . والله أعلم .

[٢٧١] وروى أنس (٢) عن النبي ﷺ أنه قنت ، وترك القنوت جملة .

ومن روى مثل حديثه روى أنه قنت عند قتل أهل بئر معونة وبعده ثم ترك القنوت .

فأما القنوت في الصبح فمحمفوظ عن رسول الله ﷺ في قتل أهل بئر معونة (٣) ، وبعده ولم يحفظ عنه أحد تركه (٤) .

[٢٧٢] حدثنا (٥) الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا سفيان (٦) ، عن الزهري ،

عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي ﷺ لما رفع رأسه من الركعة الثانية / من الصبح قال : « اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة ، اللهم اشدد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف » .

قال الشافعي (٧) : فأما ما روى أنس بن مالك من ترك القنوت فالله أعلم ما أراد ،

فأما الذي أرى بالدلالة فإنه ترك القنوت في أربع صلوات دون الصبح ، كما قالت عائشة :

(١) في (ص ، م) : « وكلما روى عنه » .

(٢) في (ص ، م) : « أنس بن مالك » .

(٣) في (ص) : « قتل بئر أهل معونة » .

(٤) في (م) : « ولم يحفظ أحد عنه تركه » .

(٥) في (ص ، م) : « أخبرنا » .

(٦) في (ص ، م) : « سفيان بن عيينة » .

(٧) في (ص ، م) : « قال محمد بن إدريس » .

[٢٧٠] \* خ : (١ / ٣١٦) (١٤) كتاب الوتر (٧) باب القنوت قبل الركوع وبعده - من طريق أبي قلابة ، عن

أنس : كان القنوت في المغرب والفجر . رقم : (١٠٠٤) .

[٢٧١] \* خ : (١ / ٣١٦) (١٤) كتاب الوتر (٧) باب القنوت قبل الركوع وبعده - عن أحمد بن يونس ، عن

زائدة ، عن التيمي ، عن أبي مجلز ، عن أنس قال : قنت النبي ﷺ شهراً يدعو على رطل وذكوان .

رقم : (١٠٠٣) .

\* م : (١ / ٤٦٩) (٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة (٥٤) باب استحباب القنوت في جميع الصلاة ،

إذا نزلت بالمسلمين نازلة - من طريق هشام ، عن قتادة ، عن أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهراً يدعو

على أحياء من أحياء العرب ، ثم تركه . رقم : (٦٧٧ / ٣٠٤) .

[٢٧٢] رواه الإمام في كتاب اختلاف على وعبد الله بن مسعود ، باب الوتر والقنوت والآيات . رقم : [٣٣١٩]

وخرجناه هناك .

فرضت الصلاة ركعتين (١) ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر - تعنى (٢) ثلاث صلوات دون المغرب (٣) (٤) وترك القنوت في الصلوات (٥) سوى الصبح ، لا يقال له : ناسخ وإنما يقال : الناسخ والمنسوخ ما اختلف ، فأما القنوت في غير الصبح فمباح أن يقنت (٦) وأن يدع ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يقنت (٧) في غير الصبح قبل قتل أهل بئر معونة ، ولم يقنت بعد قتل أهل بئر معونة في غير الصبح ، فدل على أن ذلك دعاء مباح كالدعاء المباح في الصلاة لا ناسخ ولا منسوخ .

### [ ٥٧ ] باب الطيب للإحرام

[٢٧٣] حدثنا (٨) الربيع قال: (٩) أخبرنا الشافعى قال (١٠) : أخبرنا مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة رضي الله عنها قالت: طيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت .

[٢٧٤] أخبرنا سفيان (١١) ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه قال: سمعت عائشة وبسطت يديها تقول : أنا طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين لإحرامه (١٢) حين أحرم ، ولحله قبل أن يطوف بالبيت (١٣) .

[٢٧٥] أخبرنا سفيان (١٤) ، / عن عثمان بن عروة قال: سمعت أبى يقول (١٥) :

ب/٩٨٦  
ص

(١) فى (ص ، م) : « ركعتين ركعتين » .

(٢) فى (ص ، م) : « يعنى » .

(٣) بعدها فى (م) : « والصبح . قال الشافعى رضي الله عنه » .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٦ - ٧) ما بين الرقمين ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٨) فى (ص ، م) : « أخبرنا » .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين ليس فى (م) ، وأثبتناه من (ب ، ص) .

(١١) فى (ص) : « قال الشافعى رضي الله عنه أخبرنا سفيان » ، وفى (م) : « قال الشافعى : أخبرنا سفيان » .

(١٢) فى (ص ، م) : « لحرمه » .

(١٣) فى (ص ، م) : « قدم الحديث رقم [ ٢٧٤ ] على الحديث [ ٢٧٣ ] .

(١٤) فى (ص ، م) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان بن عيينة » .

(١٥) فى (ص ، م) : « قال » .

[٢٧٣] رواه الإمام فى كتاب الحج - باب الطيب للإحرام . رقم : [ ١٠٧١ ] .

[٢٧٤] رواه الإمام فى كتاب الحج - باب الطيب للإحرام . رقم : [ ١٠٧٢ ] .

[٢٧٥] رواه الإمام فى كتاب الحج - باب الطيب للإحرام . رقم : [ ١٠٧٤ ] .

سمعت عائشة تقول : طيبت رسول الله ﷺ لحُرْمِهِ ولحله (١) . فقلت لها: بأى الطيب؟  
فقلت : بأطيب الطيب .

[٢٧٦] أخبرنا سفيان (٢) ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة قالت : طيبت رسول الله ﷺ لحله ولحُرْمِهِ (٣) .

[٢٧٧] أخبرنا سفيان (٤) ، عن عطاء بن السائب ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة قالت : رأيت وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاث (٥) .

[٢٧٨] أخبرنا سفيان (٦) ، عن عمرو بن دينار قال: أخبرنا عطاء ، عن صفوان بن يعلى عن أبيه (٧) قال: كنا عند رسول الله ﷺ بالجعرانة فأتاه رجل وعليه مقطعة - يعنى جبة - وهو مضمخ بالخلوق فقال: يا رسول الله ، إنى أحرمت بالعمرة وهذه على ، فقال له رسول الله ﷺ (٨) : « ما كنت صانعا فى حجك فاصنعه فى عمرتك » .

[٢٧٩] أخبرنا (٩) إسماعيل بن إبراهيم بن علية (١٠) ، عن عبد العزيز بن صهيب ، عن أنس (١١) قال (١٢) : نهى رسول الله ﷺ (١٣) أن يتزعفر الرجل .

قال الشافعى رضي الله عنه : وبهذا (١٤) كله نأخذ فنرى جائزاً للرجل والمرأة أن يتطيبا بالغالية

- (١) فى (ص ، م) : « رسول الله ﷺ لإحرامه ولحله » .
- (٢) فى (ص ، م) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان بن عيينة » .
- (٣) فى (ص ، م) : « رسول الله ﷺ لحله ولإحرامه » .
- (٤) فى (ص ، م) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان بن عيينة » .
- (٥) فى (م) : « رسول الله ﷺ أحد ثلاث » .
- (٦) فى (ص ، م) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا سفيان بن عيينة » .
- (٧) فى (ص ، م) : « أخبرنى عطاء بن صفوان عن يعلى عن أمية » .
- (٨) فى (ص ، م) : « فقال رسول الله ﷺ » .
- (٩) فى (ص ، م) : « أخبرنا الربيع قال : أخبرنا الشافعى قال : أخبرنا » .
- (١٠) « بن علية » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (١١) فى (ص ، م) : « أنس بن مالك » .
- (١٢) « قال » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .
- (١٣) فى (ص ، م) : « النبى ﷺ » .
- (١٤) فى (ص ، م) : « فهذا » .

[٢٧٦] رواه الإمام فى كتاب الحج - باب الطيب للإحرام . رقم : [ ١٠٧٣ ] .  
[٢٧٧] رواه الإمام فى كتاب الحج - باب الطيب للإحرام . رقم : [ ١٠٧٥ ] .  
[٢٧٨] رواه الإمام فى كتاب الحج - باب لبس المحرم وطيبه جاهلاً . رقم : [ ١٠٨٣ ] .  
[٢٧٩] رواه الإمام فى كتاب الحج - باب لبس المحرم وطيبه جاهلاً . رقم : [ ١٠٨٦ ] .

وغيرها، مما يبقى ريحه بعد الإحرام إذا كان تطيب به قبل الإحرام ، ونرى إذا رمى الجمره وحلق وقبل أن يفيض أن الطيب حلال له ، ونهى الرجل حلالا بكل حال أن يتزعر ، ونأمره إذا تزعر محرماً (١) أن يغسل الزعفران عنه، وكذلك تأمره إذا تزعر قبل أن يحرم ، ثم أحرم وبه (٢) أثر الزعفران أن (٣) يغسل الزعفران نفسه لا للإحرام (٤) ، وإنما قلنا هذا لأن الدلالة عن رسول الله ﷺ تشبه أن يكون لم يأمره بغسل الصفرة إلا أنه نهى أن يتزعر الرجل ، وأن رسول الله ﷺ أمر غير محرماً أن (٥) يغسل الصفرة عنه ، ولم (٦) يأمره لكراهية (٧) الطيب للمحرم ، إذا كان التطيب وهو حلال (٨) ؛ لأنه تطيب (٩) حلالا بما بقى عليه (١٠) ريحه محرماً .

قال الشافعى رحمة الله عليه : ونأمر المحرم إذا هو حلق أن يتطيب ، كما تأمره أن يلبس على معنى - إن شاء - بإباحة له ، / لا إيجابا عليه ، وبيح له الصيد إن خرج من الحرم والله الموفق (١١) .

## [٥٨] باب الخلاف فى تطيب المحرم للإحرام والحل (١٢)

حدثنا الربيع قال (١٣) : قال الشافعى رضي الله عنه : فخالفنا بعض أهل ناحيتنا فى الطيب (١٤) قبل الإحرام وبعد الرمي والحلاق ، وقبل طواف الزيارة فقال : لا يتطيب بما يبقى ريحه عليه ، ولا بأس أن يدهن قبل الإحرام بما لا (١٥) يبقى ريحه عليه (١٦) ، وإن

- (١) فى (ب) : « إذا تزعر غير محرماً » .  
 (٢) فى (ص) : « بثوبه » .  
 (٣) « أن » : ليست فى (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .  
 (٤) فى (ب) : « للإحرام » .  
 (٥) « أن » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٦) فى (ص ، م) : « ولا » .  
 (٧) فى (م) : « كراهية » .  
 (٨) فى (ص) : « الطيب إذا كان الطيب وهو حلال » ، وفى (م) : « الطيب المحرم ، إذا كان الطيب وهو حلال » .  
 (٩) فى (ص ، م) : « طيب » .  
 (١٠) فى (م) : « عنه » .  
 (١١) « والله الموفق » : من (ص) .  
 (١٢) « والحل » : ليست فى (ب) .  
 (١٣) « حدثنا الربيع قال » : ليس فى (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .  
 (١٤) فى (ص) : « التطيب » .  
 (١٥) « لا » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .  
 (١٦) « عليه » : ليست فى (م) ، وأثبتناها من (ص ، ب) .

بقي لينه في رأسه ولحيته وإذهابه الشعث (١) .

قال (٢) : وكان الذى ذكر واحتج (٣) به فى ذلك :

[٢٨٠] أن عمر بن الخطاب أمر معاوية وأحرم معه (٤) ، فوجد منه ريحا (٥) طيبا ، فأمره (٦) أن يغسل الطيب وأنه قال : من رمى الجمرة وحلق فقد حل له ما حرم الله (٧) عليه إلا النساء والطيب .

قال الشافعى رحمة الله عليه : وسالم بن عبد الله (٨) أفتقه وأحمد مذهبا من قائل (٩) هذا القول .

[٢٨١] أخبرنا سفيان (١٠) ، عن عمرو بن دينار ، عن سالم بن عبد الله ، وربما (١١) قال : عن أبيه ، وربما لم يقله قال : قال عمر : إذا رميتم الجمرة وذبحتم وحلقتم ، فقد حل لكم كل شىء حرم عليكم إلا النساء والطيب .

قال سالم : وقالت عائشة : أنا طيبت رسول الله ﷺ لإحرامه ، قبل أن يحرم ، ولحله بعد أن رمى الجمرة ، وقبل أن يزور .

قال سالم : وسنة رسول الله ﷺ أحق أن تتبع (١٢) .

قال الشافعى (١٣) : مادريت إلى أى شىء ذهب من خالفنا فى تطيب المحرم ؛ اتهم

(١) فى ( ص ، م ) : « للشعث » .

(٢) فى ( ص ) : « قال الشافعى رحمه الله » ، وفى ( م ) : « قال الشافعى » .

(٣) فى ( ص ، م ) : « احتج » . (٤) فى ( م ) : « وأحرم معاوية » .

(٥) « ريحا » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٦) « فأمره » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٧) لفظ الجلالة ليس فى ( ص ، م ) ، وأثبتناه من ( ب ) .

(٨) فى ( ص ، م ) : « بن عبد الله بن عمر » .

(٩) فى ( ص ، م ) : « قال » .

(١٠) فى ( ص ، م ) : « أخبرنا سفيان بن عيينة » .

(١١) فى ( ص ، م ) : « ربما » . (١٢) فى ( م ) : « يتبع » .

(١٣) فى ( ص ، م ) : « قال محمد بن إدريس » .

[٢٨٠] \* ط : ( ١ / ٣٢٩ ) ( ٢٠ ) كتاب الحج ( ٧ ) باب ما جاء فى الطيب للحج - عن نافع ، عن أسلم

مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة ، فقال : ممن ريح هذا الطيب ؟

فقال معاوية بن أبى سفيان : منى يا أمير المؤمنين ، فقال : منك ؟ لعمر الله . فقال معاوية : إن أم حبيبة

طيبتنى يا أمير المؤمنين ، فقال عمر : عزمت عليك لترجعن فلتغسلنه . رقم : ( ١٩ ) .

[٢٨١] رواه الإمام فى كتاب الحج - باب لبس المحرم وطيبه . رقم : [ ١٠٦٩ ] .

الرواية عن النبي ﷺ ؟ فهى عن النبي ﷺ أثبت من الرواية (١) عن عمر ، يرويها عطاء وعروة (٢) ، / والقاسم ، وغيرهم عن عائشة ، وإنما تلك (٣) الرواية من حديث رجلين عن ابن عمر ، عن عمر ، وإن (٤) جاز أن تتهم (٥) رواية هؤلاء الرجال مع كثرتهم عن عائشة عن النبي ﷺ ، جاز ذلك فى الرواية عن ابن عمر عن عمر ، وليس يشك عالم إلا مخطئ أن (٦) ماروى عن النبي ﷺ أولى أن يؤخذ به .

وقائل هذا يخالف بعض ما روى عن عمر بن الخطاب فى هذا ، عمر يبيح ما حرمه الإحرام إذا رمى وحلق إلا النساء والطيب ، وهو يحرم الصيد خارجاً من الحرم ، وهو مما أباح عمر ، فيخالف عمر لرأى نفسه ويتبعه ، ويخالف به ما جاء عن النبي ﷺ ، مع كثرة خلافه عمر لرأى نفسه ، ورأى بعض أصحاب النبي ﷺ .

قال (٧) : ولم أعلم له مذهباً إلا أن يكون شُبِّهَ عليه بحديث يَعْلَى بن أمية فى أن يغسل المحرم أثر (٨) الصفرة عنه .

فإن قال قائل : فهل يخالف حديث يعلى حديث عائشة ؟ قيل : لا ، إنما أمره النبي ﷺ بالغسل فيما نرى (٩) ، والله أعلم للصفرة عليه (١٠) ، وإنما نهى أن يتزعر الرجل ، ولا يجوز أن يكون أمر الأعرابي أن يغسل (١١) الصفرة إلا (١٢) لما وصفت ؛ لأنه لا ينهى عن الطيب فى حال يتطيب (١٣) فيها ﷺ ، ولو كان أمره بغسل الصفرة ؛ (١٤) لأنها طيب كان أمره إياه بغسل الصفرة (١٥) عام الجعرانة وهى سنة ثمان ، وكان تطيبه فى حجة الإسلام (١٦) ، وهى سنة عشر ، فكان (١٧) تطيبه لإحرامه وحلله (١٨) ناسخاً لأمره (١٩)

(١) « من الرواية » : ليست فى ( م ) ، وأثبتناها من ( ص ، ب ) .

(٢) فى ( ص ، م ) : « يرويها عطاء الأسود وعروة » .

(٣) فى ( م ) : « تملك » . (٤) فى ( ص ) : « وإنما » .

(٥) فى ( م ) : « يتهم » .

(٦) « أن » : ليست فى ( ص ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٧) فى ( ص ، م ) : « قال محمد » .

(٨) « أثر » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٩) فى ( م ) : « يرى » .

(١٠) « عليه » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(١١) فى ( م ) : « يغسل » .

(١٢) « إلا » : ليست فى ( م ) ، وأثبتناها من ( ص ، ب ) .

(١٣) فى ( ص ، م ) : « تطيب » .

(١٤ - ١٥) ما بين الرقمين ليس فى ( ص ) ، وأثبتناه من ( ب ، م ) .

(١٦) فى ( ص ) : « وكان حجة الإسلام » ، وفى ( م ) : « وكان حجة حجة الإسلام » .

(١٧) فى ( م ) : « وكان » . (١٨) فى ( ص ، م ) : « حلله » .

(١٩) فى ( ص ، م ) : « لأمر » .

الأعرابي بغسل الصفرة .

والذى خالفنا (١) يروى أن أم حبيبة طيبت معاوية (٢) ، ونحن نروى عن ابن عباس (٣) ، وسعد بن أبي وقاص (٤) التطيب للإحرام والحل ، ونرويه عن غيرهما .

وهو يقول معنا فى الرجل يجامع أهله من الليل ثم يصبح جنباً : إن صومه تام ؛ لأن الجماع كان وهو مباح له ، والتطيب (٥) كان وهو مباح للرجل قبل أن يحرم لاشك ، وقبل أن (٦) يطوف بالبيت بالخبر عن رسول الله ﷺ ، ولو كان ينظر إلى حاله بعد الإحرام إذا كان الطيب قبله ، كان ترك قوله ؛ لأمره بالدهن الذى لا يبقى طيبه ، وإن بقى الدهن عليه ؛ لأنه (٧) لا يجيز له أن يتدئ دهن رأسه ولحيته بدهن غير طيب وهو محرم ، ولا أعلمه (٨) استقام على أصل ذهب إليه فى هذا القول .

### [٥٩] باب ما يأكل المحرم من الصيد

[٢٨٢] (٩) حدثنا الربيع قال: أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك (١٠)، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، عن عبد الله بن عباس ، عن الصعب بن جثامة : أنه أهدى لرسول الله ﷺ حماراً وحشياً وهو بالأبواء أو بؤدان ، فرده عليه رسول الله ﷺ .

(١) فى ( ص ) : « قال محمد : والذى خالفنا » ، وفى ( م ) : « محمد والذى خالفنا » .

(٢) سبق برقم : [٢٨٠] فى هذا الباب .

(٣) رواه الإمام فى كتاب الحج - باب الطيب للإحرام - رقم : [١٠٧٨] .

(٤) رواه الإمام فى كتاب الحج - باب الطيب للإحرام . رقم : [١٠٧٧] .

(٥) فى ( ص ، م ) : « والطيب » . (٦) « أن » : ليست فى ( م ) .

(٧) « لأنه » : ليست فى ( م ) ، وأثبتناها من ( ص ، ب ) .

(٨) فى ( ص ، م ) : « لا أعلمه » بدون الواو .

(٩ - ١٠) ما بين الرقمين جاء مكانه فى ( ص ، م ) : « قال الشافعى : أخبرنا مالك بن أنس » .

[٢٨٢] \* ط : ( ١ / ٣٥٣ ) ( ٢٠ ) كتاب الحج ( ٢٥ ) باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد - رقم : (٨٣) .

\* خ : ( ٢ / ١٠ ) ( ٢٨ ) كتاب جزاء الصيد (٦) باب إذا أهدى للمحرم حماراً وحشياً حياً - عن عبد الله بن يوسف ، عن مالك به . رقم : ( ١٨٢٥ ) .

\* م : ( ٢ / ٨٥٠ ) ( ١٥ ) كتاب الحج ( ٨ ) باب تحريم الصيد للمحرم - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . رقم : ( ١١٩٣ / ٥٠ ) .

والأبواء : جبل بينه وبين الجحفة مما يلى المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً .

وفى الأبواء قبر أمته بنت وهب أم رسول الله ﷺ .

وودان : موضع قرب الجحفة ، أو قرية جامعة أقرب إلى الجحفة من الأبواء بينهما ثمانية أميال .

قال : فلما رأى رسول الله (١) ما فى وجهى قال : « إنا لم نردّه عليك إلا أنا حُرْمٌ » .  
[٢٨٣] أخبرنا مسلم وسعيد ، عن ابن جريج .

[٢٨٤] قال (٢) : وأخبرنا مالك ، عن أبى النضر (٣) ، مولى عمر بن عبد الله التيمي ، عن نافع مولى أبى قتادة (٤) ، عن أبى قتادة الأنصارى (٥) : أنه كان مع النبى ﷺ ، حتى إذا كان ببعض طريق مكة تخلف مع أصحاب له محرمين ، وهو غير محرم ، فرأى حمارا وحشياً فاستوى / على فرسه فسأل أصحابه أن يناولوه سوطه ، فأبوا فسألهم رمحه فأبوا ، فأخذ رمحه فشد على الحمار فقتله ، فأكل منه بعض أصحاب النبى ﷺ ، وأبى (٦) بعضهم ، فلما أدركوا النبى ﷺ سألوه عن ذلك فقال : « إنما هى طعمة أطمعكموها الله » .

ب/٣٥٠

٢

[٢٨٥] أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى قتادة فى الحمار الوحشى ، مثل حديث أبى النضر ، إلا أن فى حديث زيد أن رسول الله ﷺ قال : « هل معكم من لحمه شىء ؟ » .

(١) فى (ص ، م) : « النبى ﷺ » .

(٢) « قال » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(٣) فى (ص ، م) : « مالك بن أنس عن النضر » .

(٤) فى (ص ، م) : « نافع ولى أبى قتادة الأنصارى » .

(٥) « الأنصارى » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .

(٦) فى (م) : « وأتى » .

[٢٨٣] هكذا فى الأصول .

قال البيهقى وإنما أراد - والله تعالى أعلم : ... ابن جريج ، عن محمد بن المنكدر ، عن معاذ ابن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ، عن أبيه قال : كنا مع طلحة بن عبيد الله وهم حرم ، فأهدى له لحم طير ، وطلحة راقد ، فمنا من أكل ومنا من تورع ، فلما استيقظ أخبر بذلك قال : فوق من أكله ، وقال : أكلناه مع رسول الله ﷺ .

وقد بين البيهقى أن بعض من استخرج المسند من المبسوط وهو الام ، ظن أن هذا الإسناد جزء من الحديث الآتى فالحقه به ، وهو خطأ (المعرفة : ٤ / ١٩٦ - ١٩٧) .

أقول : هذا الحديث هو ما أراده الشافعى كما ذكر البيهقى ، فسيقول بعد قليل : حديث طلحة ابن عبيد الله .

وقد روى هذا الحديث مسلم :

\* م : ( ٢ / ٨٥٥ ) ( ١٥ ) كتاب الحج (٨) باب تحريم الصيد للمحرم - عن زهير بن حرب ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن جريج به . رقم ( ٦٥ / ١١٩٧ ) .

[٢٨٤] سبق تخريجه فى رقم : [٣٣٤٨] فى كتاب اختلاف على وابن مسعود - أبواب الزكاة والحج وهو متفق عليه .

[٢٨٥] سبق تخريجه فى كتاب اختلاف على وعبد الله بن مسعود - أبواب الزكاة والحج . رقم : [٣٣٤٨] . وهو متفق عليه كذلك .

قال الشافعي (١) : وليس يخالف والله أعلم حديث الصعب بن جثامة حديث طلحة ابن عبيد الله، وأبي قتادة عن النبي ﷺ ، وكذلك لا يخالفهما حديث جابر بن عبد الله ، /ويبان (٢) أنها ليست مختلفة في حديث جابر (٣) :

ب/٩٨٧  
ص

[٢٨٦] أخبرنا إبراهيم بن محمد ، عن عمرو بن أبي عمرو (٤) ، مولى المطلب ، عن المطلب عن جابر (٥) : أن رسول الله ﷺ قال : « لحم الصيد لكم في الإحرام حلال ، ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » .

[٢٨٧] أخبرنا (٦) من سمع سليمان (٧) بن بلال ، يحدث عن عمرو بن أبي عمرو ، بهذا الإسناد عن النبي ﷺ هكذا .

[٢٨٨] (٨) حدثنا الربيع : أخبرنا الشافعي ، أخبرنا عبد العزيز بن محمد (٩) ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن رجل من بنى سلمة ، عن جابر : عن النبي ﷺ هكذا .

(١) في (ص ، م) : « قال محمد بن إدريس » .

(٢) في (ص) : « قال الشافعي : ويبان » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله ويبان » .

(٣) في (ص ، م) : « جابر بن عبد الله » .

(٤) « بن أبي عمرو » : ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٥) في (ص ، م) : « جابر بن عبد الله » .

(٦) في (ص ، م) : « قال الشافعي وأخبرنا » .

(٧) في (م) : « سلمان » .

(٨ - ٩) ما بين الرقمين في (ص ، م) : « وأخبرنا الدراوردي » .

[٢٨٦-٢٨٨] \* د : (٢ / ٤٦٣) (٥) كتاب المناسك (٤٠) باب لحم الصيد للمحرم - عن قتبية بن سعيد ،

عن يعقوب - يعني الإسكندراني عن عمرو ، عن المطلب ، عن جابر ولفظه : « صيد البر لكم حلال ،

ما لم تصيدوه أو يصاد لكم » . رقم : (١٨٤٧ عوامة) .

\* ت : (٢ / ١٩٤) أبواب الحج (٢٥) باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم - عن قتبية به .

قال : وفي الباب عن أبي قتادة وطلحة . وقال : حديث جابر حديث مفسر ، والمطلب لا يعرف له

سماعاً من جابر . رقم : (٨٤٦ بشار) .

\* صحيح ابن خزيمة : (٤ / ١٨٠) كتاب المناسك (٥٦٤) باب ذكر الخير المفسر للأخبار - عن يونس

ابن عبد الأعلى ، عن ابن وهب ، عن يعقوب بن عبد الرحمن الزهري ، ويحيى بن عبد الله بن سالم

عن عمرو مولى المطلب به . رقم : (٢٦٤١) .

ومن طريق الليث بن سعد ، عن يحيى بن عبد الله بن سالم به .

\* صحيح ابن حبان : (الإحسان ٩ / ٢٨٣) (١٣) كتاب الحج (٢٠) باب ما يباح للمحرم وما لا

يباح . رقم (٣٩٧١) - عن الحسن بن سفيان ، عن قتبية بن سعيد ، عن يعقوب بن عبد الرحمن

الإسكندراني ، عن عمرو بن أبي عمرو ، عن المطلب ، عن جابر به .

\* المستدرک : (١ / ٤٥٢) (١٦) كتاب المناسك - من طريق ابن وهب به .

ثم قال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وواقفه الذهبي .

قال الشافعي (١) : وابن أبي يحيى أحفظ من عبد العزيز وسليمان مع ابن يحيى .

قال الشافعي (٢) : فإن (٣) كان الصعب أهدى الحمار للنبي ﷺ حيا فليس للمحرم ذبح حمار (٤) وحشى حى ، وإن كان أهدى (٥) له لحما فقد يحتمل أن يكون علم أنه صيد له ، فرده عليه ، ومن سنته ﷺ : ألا يحل للمحرم ما صيد له ، وهو لا يحتمل إلا : أحد الوجهين والله أعلم .

ولو لم (٦) يعلمه صيد له ؛ كان له رده عليه ، ولكن لا يقول حيثئذ له (٧) إلا : أنا حرم ، وبهذا قلنا : لا يحتمل إلا الوجهين قبله .

قال : وأمر (٨) أصحاب أبي قتادة أن يأكلوا ما صاده رفيقهم (٩) ، بعلمه أنه لم يصد (١٠) لهم ، ولا بأمرهم ، فحل لهم أكله .

قال الشافعي (١١) : وإيضاحه فى حديث جابر وفى حديث مالك (١٢) أن الصعب أهدى للنبي ﷺ حماراً أثبت من حديث من حدث أنه أهدى له من لحم حمار ، والله أعلم (١٣) .

فإن عرض فى نفس امرئ من قول الله جل وعز : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾ [ المائدة : ٩٦ ] قيل له إن شاء الله جل وعلا : إن الله جل ثناؤه (١٤) منع المحرم قتل الصيد فقال (١٥) : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ الآية [ المائدة : ٩٥ ] ، وقال فى الآية الأخرى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ ﴾ (١٦) [ المائدة : ٩٦ ] فاحتمل أن

(١ - ٢) فى ( ص ، م ) : « قال محمد بن إدريس » .

(٣) فى ( م ) : « قال » . (٤) فى ( م ) : « فليس المحرم حمار » .

(٥) فى ( ص ، م ) : « أهده » .

(٦) « لم » : ليست فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .

(٧) فى ( ص ، م ) : « ولكن لا يقول له حيثئذ » .

(٨) فى ( ص ، م ) : « قال محمد بن إدريس وأمره » .

(٩) فى ( ص ، م ) : « أن يأكلوا ما صاد وهو رفيقهم » .

(١٠) فى ( ص ، م ) : « يصيد » . (١١) فى ( ص ، م ) : « قال محمد بن إدريس » .

(١٢) فى ( ص ، م ) : « جابر بن عبد الله وحديث مالك » .

(١٣) فى ( م ) : « أن الصعب أهدى للنبي ﷺ من لحم حمار أثبت من حديث أنه أهدى للنبي ﷺ له من لحم حمار والله أعلم » .

(١٤) فى ( م ) : « قيل له : إن شاء الله إن الله عز وجل » .

(١٥) فى ( ص ، م ) : « فقال الله عز وجل » .

(١٦) « متاعا لكم » : ليس فى ( ص ، م ) ، وأثبتناه من ( ب ) .

يصيدوا (١) صيد البحر ، وأن يأكلوه إن لم يصيدوه (٢) ، وأن يكون ذلك طعامه ، ثم لم يختلف الناس في أن للمحرم أن يصيد صيد البحر ، ويأكل طعامه ، وقال في سياقها : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (٣) فاحتمل ألا تقتلوا صيد البر مادمتم حرما (٤) ، وأشبه ذلك ظاهر (٥) القرآن ، والله أعلم (٦) .

ثم دلت السنة على أن تحريم الله جل وعز صيد البر في حالين : أن يقتله (٧) رجل ، وأمر في ذلك الموضع بأن (٨) يفديه ؛ وألا يأكله إذا أمر بصيده ، فكان (٩) أولى المعاني بكتاب الله ما دلت عليه سنة رسول الله ﷺ ، وأولى المعاني بنا ألا تكون الأحاديث مختلفة ؛ لأن علينا في ذلك (١٠) تصديق خبر أهل الصدق ، ما أمكن تصديقه (١١) ، وخاص السنة إنما هو خبر خاصة لا عامة (١٢) والله الموفق (١٣) .

### [٦٠] باب خطبة الرجل على خطبة أخيه

[٢٨٩] حدثنا (١٤) الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « لا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ » .

[٢٩٠] أخبرنا (١٥) مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة عن النبي مثله .

قال (١٦) : وقد زاد بعض المحدثين (١٧) : حتى يأذن أو يترك (١٨) .

- (١) في (ص) : « أن لا تصيدوا » .  
 (٢) في (ص) : « وأن يأكلوه وإن لم يصيدوه » ، وفي (م) : « وأن تأكلونه إن لم تصيدوه » .  
 (٣ - ٤) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .  
 (٥) في (ص ، م) : « ظهور » . (٦) والله أعلم : ليس في (ص) .  
 (٧) في (م) : « يقتل » . (٨) في (ص ، م) : « أن » .  
 (٩) في (ص ، م) : « وكان » . (١٠) في (ص ، م) : « كل » .  
 (١١) « ما أمكن تصديقه » : ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .  
 (١٢) في (ص ، م) : « وخاص السنة إنما هو خاصة لا خبر عامة » .  
 (١٣) « والله الموفق » : من (ص) . (١٤) في (ص ، م) : « أخبرنا » .  
 (١٥) في (ص ، م) : « وأخبرنا » . (١٦) في (ص ، م) : « النبي ﷺ » .  
 (١٧) في (ص) : « قال الشافعي : وقد زاد فيه بعض المحدثين » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله » : وقد زاد فيه بعض المحدثين » .

(١٨) في رواية لابن عمر رواها الإمام في الموضع السابق ولفظها : « حتى ينكح أو يترك » .

[٢٨٩] رواه الإمام في كتاب النكاح - نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه . رقم : [٢٢٤٣] .

[٢٩٠] رواه الإمام في كتاب النكاح - نهى الرجل أن يخطب على خطبة أخيه . رقم : [٢٢٤٤] .

[٢٩١] أخبرنا (١) مالك ، عن عبد الله بن يزيد ، مولى الأسود بن سفيان ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن فاطمة بنت قيس : أن رسول الله ﷺ قال لها في عدتها من طلاق زوجها : « فإذا حللت فأذنيني » .

قالت : فلما حللت ، فأخبرته (٢) أن معاوية وأبا جهم خطباني ، فقال رسول الله ﷺ : « أما معاوية فصعلوك لا مال له ، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، أنكحى أسامة بن زيد (٣) » .

١/٣٥١  
م

قالت : فكرهته فقال : « / أنكحى أسامة » فنكحته ، فجعل الله فيه خيرا ، واغتبطت به .

١/٩٨٨  
ص

قال الشافعي رحمه الله : وحديث فاطمة غير (٤) مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي ﷺ أن يخطب المرء على خطبة أخيه ، وحديث ابن عمر وأبي هريرة - / مما حفظت - جملة عامة يراد بها الخاص (٥) والله أعلم ؛ لأن رسول الله ﷺ لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها على غيره ، ولكن نهيه عنها في حال دون حال (٦) .

فإن قال قائل : فأى حال نهى عن الخطبة فيها ؟

قيل - والله (٧) أعلم : أما الذي تدل عليه الأحاديث ، فإن نهيه عن أن يخطب على خطبة أخيه (٨) إذا أذنت المرأة لوليها أن يزوجه ؛ لأن رسول الله ﷺ رد نكاح خنساء بنت خذام (٩) ، وكانت ثيبا ، فزوجها أبوها بلا رضاها (١٠) ، فدللت السنة على أن الولي إذا زوج قبل إذن المرأة المزوجة كان النكاح باطلا ، وفي هذه (١١) دلالة على أنه إذا زوج بعد رضاها كان النكاح ثابتاً ، وتلك الحال التي إذا زوجها فيها الولي ثبت عليها فيها (١٢) النكاح ، ولا يجوز فيه ؛ والله أعلم غير هذا ؛ لأنه لا حالين لها (١٣) يختلف

(١) في (ص) : « وأخبرنا » . (٢) في (ص ، م) : « أخبرته » .

(٣) « بن زيد » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٤) « غير » : ليست في (ص) ، وأثبتناها من (ب ، م) .

(٥) في (ب) : « مما حفظت جملة عامة يراد به الخاص » .

(٦) في (ص) : « ولكن نهيه عنها في حال يخطب هو فيها على غيره » وفي (م) : « ولكن نهيه عنه في حال » .

(٧) في (ص ، م) . « الله » . (٨) في (ص ، م) : « الرجل » .

(٩) في (ص ، م) : « خذام » .

(١٠) رواه الإمام في كتاب النكاح - ما جاء في نكاح الأولياء . رقم : [٢٢١٢] .

(١١) في (ص ، م) : « هذا » . (١٢) في (ص ، م) : « فيه » .

(١٣) « لها » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

حكهما (١) في النكاح فيهما (٢) غيرهما ، وفاطمة لم تُعَلِّم رسول الله ﷺ إذنها (٣) في أن تزوج معاوية ولا أبا جهم ، (٤) ولم يرو أن النبي ﷺ نهى معاوية ولا أبا جهم (٥) أن يخطب أحدهما بعد الآخر ، ولا أحسبهما خطباها إلا مفترقين أحدهما قبل الآخر .

قال : فإن كانت المرأة (٦) بكرا يزوجه أبوها ، أو أمة يزوجه سيدها فخطبت فلا نهى أحدا (٧) أن يخطبها على خطبة غيره ، حتى يَعِدَّ الولى أن يزوجه ؛ لأن رضا الأب والسيد فيهما كرضاهما في أنفسهما .

قال : فقال لى قائل (٨) : إن بعض أصحابك ذهب إلى أن قال : إنما نهى عن الخطبة إذا ركنت المرأة (٩) . فقلت : هذا كلام لا معنى له ، أفرأيت (١٠) إن كان ذهب (١١) إلى أنها إذا ركنت أشبه (١٢) بالنكاح منها قبل أن تركزن ؟ فقيل له : أفرأيت إن (١٣) خطبها رجل فشتمته وأذته ثم عاد (١٤) فتركت شتمه (١٥) وسكنت ، ثم عاد (١٦) ، فقالت : أنظر ، أليست في كل حال من هذه الأحوال أقرب إلى أن تكون رضيت بنكاحه منها في الحال التي (١٧) قبلها ؟ لأنها إذا تركت الشتم فكأنها قريبة من الرضا ، وإذا قالت : أنظر ، فهي أقرب من الرضا منها إذا تركت الشتم ، ولم تقل : أنظر ، أفرأيت إن قال له قائل : إذا كان بعض هذا لم يسمع (١٨) غيره الخطبة هل الحجة عليه إلا أن يقال : هي راكن وقريبة (١٩) من (٢٠) الرضا ، ومستدل على هواها لا يجوز إنكاحها (٢١) ، وإذا لم يجز

(١) في (ب) : « حكما » . (٢) في (ص ، م) : « فيها » .

(٣) في (ص ، م) : « رسول الله ﷺ بإذنها » .

(٤ - ٥) ما بين الرقمين ليس في (م) ، وأثبتناه من (ص ، ب) .

(٦) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله : فإن كانت المرأة » ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله : وإن كانت المرأة » .

(٧) في (ص ، م) : « فلا ينهى أحد » .

(٨) في (ص) : « قال محمد بن إدریس : فقال لى قائل » ، وفي (م) : « محمد بن إدریس فقال لى قائل » .

(٩) قال ذلك مالك في الموطأ ، ولكنه أتبعه بقوله : « ويتفقان على صدق واحد معلوم ، وقد تراضيا ، فهي تشترط عليه لنفسها » (٢ / ٥٢٣ كتاب النكاح - باب ما جاء في الخطبة) .

(١٠) في (ص ، م) : « أفرأيت » .

(١١) في (ص) : « ذهبت » . (١٢) في (م) : « اشتبه » .

(١٣) في (ص ، م) : « لو » . (١٤) في (ص) : « عادت » .

(١٥) في (ص) : « شتمه » . (١٦) في (ص) : « عادت » .

(١٧) « التي » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٨) في (م) : « يسمع » . (١٩) في (م) : « وقريبة » .

(٢٠) في (ص ، م) : « على » . (٢١) في (م) : « إنكاحها » .

إنكاحها فلا حكم يخالف هذا منها إلا أن تأذن لوليها أن يزوجه ، وإذا لم تأذن لوليها أن يزوجه ، فليس له أن يزوجه ، وإن (١) زوجها رد النكاح ، وهى إذا أذنت بالنكاح فعلى وليها تزويجها (٢) فإن لم يفعل زوجها الحاكم ، وإذا (٣) زوجت بعد الإذن جاز النكاح ، ولا (٤) افتراق لحالها أبدا إلا الإذن ، وما خالف من ترك الإذن .

ومن قال : إذا ركنت خالف الأحاديث كلها ، فلم (٥) يجز الخطبة بكل حال ؛ لحديث فاطمة ، ولم يردها بكل حال ؛ لجملة حديث ابن عمر وأبى هريرة ، ولم يستدل ببعضها على بعض فيأتى بمعنى يعرف .

قال الشافعى رحمه الله : وقول (٦) من زاد فى الحديث : « حتى يأذن أو يترك (٧) » لا يحيل من الأحاديث شيئا ، وإذا (٨) خطبها رجل فأذنت فى إنكاحه ثم ترك نكاحها وأذن لخطيبها جاز لغيره أن يخطبها ، وما لم يفعل لم يجز .

قال الشافعى (٩) : فإن قال قائل : فمن أين ترى هذا كان فى الرواية هكذا ؟ قيل ، والله أعلم (١٠) : إما أن يكون محدث حضر سائلا سأل (١١) رسول الله ﷺ عن رجل يخطب امرأة ، فأذنت فيه ، فقال رسول الله ﷺ : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » ؛ يعنى فى الحال التى سأل فيها على جواب المسألة ، فسمع هذا من النبى ﷺ ، ولم يحك ما قال السائل ، أو سبقته المسألة ، وسمع (١٢) / جواب النبى ، فاكتفى به ، وأداه ، ويقول (١٣) رسول الله ﷺ : « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه إذ أذنت » ، أو كانت (١٤) حال كذا ، فأدى بعض الحديث ، ولم يؤد بعضا ، أو حفظ بعضا ، (١٥) وأدى ما يحفظه ، ولم يحفظ بعضا (١٦) ، فأدى ما أحاط بحفظه ، ولم يحفظ بعضا فسكت عما لم يحفظ ، أو شك فى (١٧) بعض ما سمع ، فأدى ما لم يشك فيه ، وسكت عما شك فيه منه ، أو يكون فعل ذلك من دونه ممن (١٨) حمل الحديث عنه .

ب/٩٨٨  
ص

- (١) فى ( ص ، م ) : « ولو » .  
 (٢) فى ( ص ، م ) : « فإذا » .  
 (٣) فى ( ص ، م ) : « ولم » .  
 (٤) فى ( م ) : « حتى تأذن أو تترك » .  
 (٥) فى ( ص ، م ) : « قال محمد بن إدريس » .  
 (٦) فى ( ص ، م ) : « يسأل » .  
 (٧) فى ( ب ) : « يقول » .  
 (٨ - ١٥) ما بين الرقمين ليس فى ( ص ، م ) .  
 (١٦) فى ( ص ، م ) : « ليس فى ( ص ، م ) ، وأثبتناها من ( ب ) .  
 (١٧) فى ( ص ) : « من » .  
 (١٨) فى ( ص ، م ) : « أن يزوجه » .  
 (٤) فى ( ص ، م ) : « فلا » .  
 (٦) فى ( ص ، م ) : « فقال » .  
 (٨) فى ( م ) : « فإذا » .  
 (١٠) فى ( ص ، م ) : « الله أعلم » .  
 (١٢) فى ( ص ، م ) : « وجعل يسمع » .  
 (١٤) فى ( ب ) : « كان » .

وقد اعتبرنا عليهم ، وعلى من أدركنا ، فرأينا الرجل يسأل عن المسألة عنده حديث فيها (١) ، فأتى من الحديث بحرف ، أو حرفين يكون فيهما عنده جواب لما يسأل عنه (٢) ، ويترك أول الحديث وآخره ، فإن (٣) كان الجواب في أوله ترك ما بقى منه ، وإن كان جواب السائل له (٤) في آخره ترك أوله ، وربما نشط (٥) المحدث فأتى بالحديث على وجهه ولم يبق منه شيئاً ، ولا يخلو من روى هذا الحديث عن النبي عندي (٦) - والله أعلم - من بعض هذه المعاني .

### [٦١] باب الصوم لرؤية الهلال والفطره

[٢٩٢] حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا إبراهيم بن سعد ، عن ابن شهاب (٧) ، عن سالم بن عبد الله (٨) ، عن أبيه / أن رسول الله ﷺ قال : « إذا رأيتم

ب/٣٥١

م

- (١) « فيها » : ليست في ( م ) ، « وأثبتناها من ( ص ، ب ) .
- (٢) في ( ص ، م ) : « عنده جواباً لما سأل عنه » .
- (٣) في ( ص ، م ) : « وإن » .
- (٤) « له » : ليست في ( م ) ، « وأثبتناها من ( ص ، ب ) .
- (٥) في ( ص ، م ) : « بسط » .
- (٦) في ( ص ) : « ولم يخلو من روى هذه الأحاديث عن النبي ﷺ عندي » ، وفي ( م ) : « ولم يخلو من روى هذه الأحاديث عن النبي ﷺ وعلى آله عندي » .
- (٧) في ( ص ) : « قال الشافعي رحمه الله » : وأخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابن شهاب ، وفي ( م ) : « قال الشافعي » : وأخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن ابن شهاب .
- (٨) في ( ص ، م ) : « بن عبد الله بن عمر » .

[٢٩٢] لم أعر على رواية إبراهيم بن سعد هذه ، وقد أتى بها الإمام لما فيها من فعل ابن عمر .  
أما هذا الحديث فقد رواه مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفتروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فاقدروا له » .

- [ط (١/٢٨٦) - (١٨) كتاب الصيام - (١) باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم والفطر في رمضان] .  
\* خ : ( ٢ / ٣٢ ) ( ٣٠ ) كتاب الصوم ( ١١ ) باب قول النبي ﷺ : « إذا رأيتم الهلال فصوموا » - عن عبد الله بن مسلمة ، عن مالك به . رقم : ( ١٩٠٦ ) .  
\* م : ( ٢ / ٧٥٩ ) ( ١٣ ) كتاب الصيام ( ٢ ) باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال - عن يحيى بن يحيى ، عن مالك به . رقم : ( ١٠٨٠ / ٣ ) .

أما فعل ابن عمر فقد رواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن أيوب ، عن ابن عمر : أنه كان إذا كان سحاب أصبح صائماً ، وإذا لم يكن سحاب أصبح مفطراً [ المصنف ٤ / ١٦١ - كتاب الصيام - باب فصل ما بين رمضان وشعبان ] .

الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غمَّ عليكم فأفدوا له .

وكان عبد الله بن عمر <sup>(١)</sup> يصوم قبل الهلال بيوم .

قيل لإبراهيم: يتقدمه ؟ قال: نعم .

[٢٩٣] أخبرنا سفيان بن عيينة <sup>(٢)</sup> ، عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن حنين <sup>(٣)</sup>

عن ابن عباس قال : عجبت ممن يتقدم الشهر ، وقد قال رسول الله ﷺ : « لا تصوموا حتى تروه ، ولا تفطروا حتى تروه » .

[٢٩٤] أخبرنا <sup>(٤)</sup> عبد العزيز بن محمد ، عن محمد بن عمرو بن علقمة <sup>(٥)</sup> ، عن

أبي سلمة ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : « لا تقدموا <sup>(٦)</sup> الشهر بيوم ، ولا يومين ، إلا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم <sup>(٧)</sup> صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته فإن غمَّ عليكم فعدوا ثلاثين » .

(١) « بن عمر » : ليست في ( ص ، م ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٢) « بن عينة » : من ( ص ، م ) .

(٣) « بن حنين » : ليست في ( ص ، م ) ، وأثبتها من ( ب ) .

(٤) في ( ص ، م ) : « وأخبرنا » . (٥) « بن علقمة » : من ( ص ، م ) .

(٦) في ( م ) : « لا تقدموا » .

(٧) في ( ص ، م ) : « صوما كان أحدكم يصومه » .

[٢٩٣] \*مسند الحميدي : ( ١ / ٢٣٨ رقم ٥١٣ ) - عن سفيان به .

وفيه : « محمد بن حنين مولى آل العباس » ، وبين المحقق أن هذا هو الراجح كما عند النسائي في الكبرى من رواية ابن الأحمر ، وكما هو في نسخة من مخطوطات الحميدي . وفي نسخة أخرى : « محمد بن جبير » .

وفي نسخة (ص) عندنا : « عن محمد » . فقط دون ذكر أبيه . والله تعالى أعلم .

وفي عبد الرزاق كذلك « محمد بن حنين » [ المصنف ٤ / ١٥٥ رقم ٧٣٠٢ ] .

\* ص : ( ٤ / ١٣٥ ) ( ٢٢ ) كتاب الصيام - ( ١٢ ) ذكر الاختلاف على عمرو بن دينار في حديث ابن عباس فيه - من طريق سفيان به . رقم : ( ٢١٢٥ ) .

[٢٩٤] \* ص : ( ٢ / ٣٤ ) ( ٣٠ ) كتاب الصيام ( ١٤ ) باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم أو يومين - عن مسلم

ابن إبراهيم عن هشام ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة <sup>(١)</sup> ، عن النبي ﷺ قال : « لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم » . رقم : ( ١٩١٤ ) .

\* م : ( ٢ / ٧٦٢ ) ( ١٣ ) كتاب الصيام ( ٢ ) باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال - من طريق شعبة ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن غمَّ عليكم الشهر فعدوا ثلاثين » . رقم : ( ١٠٨١ / ٩ ) .

وفي ( ٣ ) باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين - من طريق وكيع ، عن علي بن مبارك ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة به - كما عند البخاري . رقم : ( ١٠٨٢ / ٢١ ) .

[٢٩٥] أخبرنا (١) عمرو بن أبي علقمة ، عن عمرو بن أبي سلمة (٢) ، عن الأوزاعي ، حدثني (٣) يحيى بن أبي كثير ، حدثني (٤) أبو سلمة بن عبد الرحمن (٥) ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تقدموا (٦) بين يدي رمضان (٧) بيوم أو يومين (٨) ، إلا رجلا (٩) كان يصوم صياماً فليصمه (١٠) » .

قال الشافعي : وبهذا كله نأخذ ، والظاهر من أمر رسول الله ﷺ (١١) - والله أعلم - ألا يصام حتى يرى الهلال ، ولا يفطر حتى يرى الهلال (١٢) ؛ لأن الله عز وجل جعل الأهلة مواقيت للناس والحج ، وقدرها يتم وينقص (١٣) ، فأمرهم الله ألا يصوموا حتى يروا الهلال (١٤) ، على معنى أن ليس بواجب عليكم أن تصوموا حتى تروا الهلال ، وإن خفتهم أن يكون قد رآه غيركم فلا تصوموا حتى تروه ، على أن عليكم صومه ، ولا تفتروا حتى تروه ؛ لأن عليكم إتمامه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة (١٥) ثلاثين ، يعني فيما (١٦) قبل الصوم من شعبان ، ثم تكونوا (١٧) على يقين من أن عليكم الصوم ، وكذلك (١٨) فاصنعوا في عدد رمضان ، فتكونون على يقين من أن يكون لكم الفطر ؛ لأنكم قد صمتم كمال الشهر .

قال (١٩) : وابن عمر سمع الحديث كما وصفت ، وكان ابن عمر يتقدم رمضان (٢٠)

- (١) في (ص ، م) : « قال الشافعي : أخبرنا » . (٢) في (ب) : « عن سلمة » وهو خطأ .  
 (٣) ، (٤) في (ص ، م) : « قال : حدثني » . (٥) « بن عبد الرحمن » من (ص ، م) .  
 (٦) في (ص ، م) : « لا تقدموا » . (٧) في (ص ، م) : « شهر رمضان » .  
 (٨) في (ص) : « بيومين » . (٩) في (ص ، م) : « إلا رجلا » .  
 (١٠) في (م) : « فليصمه » .

- (١١) في (ص) : « قال الشافعي : وبهذا نأخذ . قال الشافعي : والظاهر من أمر رسول الله ﷺ ، وفي (م) : « قال الشافعي رحمه الله : وبهذا نأخذ . قال الشافعي رحمه الله : والظاهر من أمر رسول الله ﷺ » .  
 (١٢) « الهلال » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (١٣) في (ص) : « وقدرها يتم ونقص » ، وفي (م) : « وقدرها تتم وتنقص » .  
 (١٤) في (ص) : « وأمرهم أن لا يصام حتى يرى الهلال » ، وفي (م) : « وأمرهم الإيصال حتى يرى الهلال » .  
 (١٥) في (ص ، م) : « العدد » . (١٦) في (ص ، م) : « ما » .  
 (١٧) في (ص ، م) : « تكونون » . (١٨) في (ص ، م) : « فكذا » .  
 (١٩) « قال » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .  
 (٢٠) في (ص ، م) : « شهر رمضان » .

[٢٩٥] انظر التخريج السابق .

وهذا الطريق رواه الطحاوي .

\* شرح معاني الآثار : (٢ / ٨٤) باب الصوم بعد النصف من شعبان إلى رمضان - من طريق عمرو ابن أبي سلمة به .

بيوم ، قال (١) : وحديث الأوزاعي : « لا تصوموا إلا أن يوافق ذلك صوماً كان يصومه (٢) أحدكم » ، يحتمل معنى مذهب ابن عمر في صومه قبل رمضان : إلا أن تصوموا (٣) (٤) على ما كنتم تصومون (٥) متطوعين ، لا أن عليكم واجباً أن تصوموا (٦) إذا لم تروا الهلال ، قال (٧) : ويحتمل خلافه من أن يرى ألا يوصل (٨) رمضان بشيء من الصوم ، إلا أن يكون رجل (٩) اعتاد صوماً من أيام معلومة ، فوافق ذلك بعض ذلك الصوم (١٠) يوماً يصل (١١) شهر / رمضان .

١/٩٨٩  
ص

قال الشافعي رحمته الله : فأختار أن يفطر (١٢) الرجل يوم الشك في هلال رمضان ، إلا أن يكون يوماً (١٣) كان يصومه ، فأختار صيامه ، وأسأل الله التوفيق .  
ولهذا نظير في الصلاة سنذكره في موضعه إن شاء الله ، وهو النهي عن الصلاة في ساعات من (١٤) النهار .

## [٦٢] باب نفى الولد

[٢٩٦] (١٥) حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال (١٦) : أخبرنا سفيان بن عيينة (١٧) ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب (١٨) ، أو أبسى سلمة ، عن أبي هريرة - الشك من سفيان (١٩) - أن رسول الله ﷺ قال : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » .  
[٢٩٧] أخبرنا (٢٠) سفيان ، عن الزهري ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج

- (١) قال : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .  
(٢) ما بين الرقمين ليس في (م) ، وأثبتها من (ص ، ب) .  
(٣) في (ص) : « يصومه » .  
(٤) في (ص ، م) : « لا واجبا أن تصوموه » .  
(٥) في (ص ، م) : « تصومونه » .  
(٦) في (ص ، م) : « لا واجبا أن تصوموه » .  
(٧) قال : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .  
(٨) في (ص ، م) : « ويحتمل خلافه من أن ينهر عن أن يوصل » .  
(٩) في (م) : « رجلا » .  
(١٠) في (ب) : « فوافق بعض ذلك الصوم » .  
(١١) في (م) : « اتصل » .  
(١٢) في (م) : « ينظر » .  
(١٣) في (ص) : « صوماً » .  
(١٤) من : « ليست في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .  
(١٥) ما بين الرقمين جاء مكانه في (ص ، م) : « قال الشافعي رحمة الله عليه » .  
(١٦) بن عيينة : « ليست في (ب) .  
(١٧) الشك من سفيان : « ليس في (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .  
(١٨) أخبرنا (٢٠) : « وأخبرنا » .  
[٢٩٦-٢٩٧] متفق عليهما :

النبي ﷺ : أن عبد بن زمعة وسعدا (١) اختصما إلى رسول الله ﷺ في ابن أمة زمعة ، فقال سعد : يا رسول الله ، أوصاني أخي إذا قدمت مكة أن أنظر إلى ابن أمة (٢) زمعة ، فاقبضه فإنه ابني (٣) ، فقال عبد بن زمعة : أخي ، وابن أمة أبي ، ولد على فراش أبي ، فرأى شبها يتيماً بعتبة (٤) ، فقال : « هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش ، واحتجبي منه يا سودة » .

[٢٩٨] أخبرنا مالك (٥) ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ فرق بين المتلاعنين ، وألحق الولد بالمرأة .

[٢٩٩] أخبرنا سفيان ، عن عبيد الله بن أبي يزيد (٦) ، عن أبيه قال : أرسل عمر بن الخطاب إلى شيخ من بنى زهرة كان يسكن دارنا ، فذهبت معه إلى عمر بن الخطاب ، فسأله عن ولاد من ولاد الجاهلية ، فقال : أما الفراش فلفلان ، وأما النطفة فلفلان (٧) ، فقال عمر بن الخطاب : صدقت (٨) ، ولكن رسول الله ﷺ قضى بالفراش (\*) .

[٣٠٠] أخبرنا إبراهيم بن سعد (٩) ، عن ابن شهاب ، عن سهل بن سعد الساعدي ،

(١) في (م) : « وسعد » .

(٢) في (م) : « أم » .

(٣) في (م) : « مني » .

(٤) في (م) : « بعينه » .

(٥) في (ص ، م) : « قال الشافعي رحمه الله : وأخبرنا مالك بن أنس » .

(٦) في (ص ، م) : « وأخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد ، وما أثبتناه هو الصواب » .

(٧) في (م) : « لفلان » .

(٨) في (ص ، م) : « فقال عمر بن الخطاب : صدقت » .

(\*) في (ص ، م) قدم الحديث رقم [ ٢٩٩ ] على الحديث رقم [ ٢٩٨ ] .

(٩) في (ص) : « قال الشافعي رحمه الله عليه : أخبرنا إبراهيم بن سعد ، وفي (م) : « قال : أخبرنا إبراهيم ابن سعد » .

\* خ : (٤ / ٢٥٤) (٨٦) كتاب الحدود (٢٣) باب للعاهر الحجر - عن آدم ، عن شعبة ، عن محمد ابن زياد ، عن أبي هريرة مرفوعاً : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » . رقم : (٦٨١٨) .  
ومن طريق الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير . عن عائشة بهذه القصة . رقم : (٦٨١٧) .

\* م : (٢ / ١٠٨١) (١٧) كتاب الرضاع (١٠) باب الولد للفراش - من طريق ابن شهاب ، عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة به . رقم : (١٤٥٨ / ٣٧) .

ومن طريق الليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة به . رقم : (١٤٥٧ / ٣٦) .

وانظر رقم : [ ١٧٥٨ ] في كتاب الفرائض - باب الموارث . وخرَّجَ مثل هذا هناك .

[٢٩٨] سبق رقم : [ ٢٣٨٦ ] في اللعان من كتاب الطلاق .

[٢٩٩] سبق برقم : [ ١١٧٦ ] في كتاب الحج - باب كمال الطواف ، وهو هناك أتم من هذا ، وخرج هناك .

[٣٠٠] رواه الإمام أتم من هذا بهذا الإسناد في كتاب الطلاق - باب اللعان . رقم : [ ٢٣٦٦ ] .

وذكر حديث المتلاعنين ، فقال : قال النبي ﷺ : « انظروها (١) ، فإن جاءت به أسحَمَ أدعجَ العينين (٢) ، عظيم الألتين فلا أراه إلا قد صدق عليها (٣) ، وإن جاءت به أحيمر (٤) كأنه وحرّة (٥) فلا أراه إلا كاذبا » قال (٦) : فجاءت به على النعت المكروه .

[٣٠١] أخبرنا (٧) إبراهيم بن سعد عن أبيه ، عن سعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن رسول الله ﷺ قال : « إن جاءت به أميغر (٨) سبطا (٩) فهو لزوجها ، وإن جاءت به أدعج (١٠) جعدا فهو للذي يتهمه (١١) » . قال : فجاءت به أدعج (١٢) .

قال الشافعي (١٣) : وفي حديث إبراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي ﷺ (١٤) دلالة على أن رسول الله ﷺ نفى الولد عن الزوج ؛ لأنه لو لم ينفه عنه لم يأمر - والله أعلم - بالنظر إليه ، ودلالة على أن أحكام الله عز وجل ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم ، وأحكام الله جل وعز / على الناس في الآخرة على سرائرهم ؛ لأن الله لا يطلع (١٥) على السرائر غيره ، وفي ذلك إبطال أن يحكم الناس في شيء أبدا بغير الظاهر، وإبطال أحكام التوهم كلها من الذرائع ، وما يغلب على سامعه وما سواها ، ولأنى لا أعلم شيئا بعد أمر المنافقين أبين من أن يقول رسول الله ﷺ للملاعنة وهي حبلى : إن جاءت به كذا فهو للذي يتهمه ، وإن جاءت به كذا فلا أحسبه إلا قد كذب

(١) فى (ص) : « ابصروا » ، وفى (م) : « انظروا » .

(٢) « العينين » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) . والأسحَمُ : الأسود . والدّعجُ : سواد العين مع سعتها .

(٣) « عليها » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٤) فى (م) : « أحمر » .

(٥) فى (ص) : « وجرّة » ، وفى (م) : « وخرّة » . والوَحْرَة : الوزعة .

(٦) « قال » : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٧) فى (ص ، م) : « قال : وأخبرنى » .

(٨) فى (م) : « أشعر » . والمَقْرَة : طين أحمر . والأَمَغْرُ : الأحمر الشعر والجلد . وأميغر تصغير منه .

(٩) فى (ص) : « سبطا » . والسَّبَطُ : نقيض الجعد . وسَبَطَ الجسم : حسن القَدَّ .

(١٠) فى (م) : « أدعج » . (١١) فى (ص) : « اتهمه » .

(١٢) فى (م) : « أدعج » . (١٣) فى (ص ، م) : « قال محمد بن إدريس » .

(١٤) فى (ص ، م) : « وفى حديث إبراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة من الوجهين عن النبي ﷺ » .

(١٥) فى (ص ، م) : « لأن الله تبارك وتعالى لم يطلع » .

عليها ، فتأتى به على ما وصف أنه للذى يتهمه ، ثم لا يحد الذى يتهم به ، ولا هى .  
 قال الشافعى رحمته الله : وفى حديث مالك عن نافع ما فى هذه الأحاديث من إلحاق  
 النبى صلى الله عليه وسلم الولد بالمرأة ، وذلك نفيه عن أبيه ، وهو أبين من هذه فى نفي الولد عن أبيه  
 عند من ليس له نظر .

قال الشافعى رحمة الله عليه : وليس يخالف حديث نفي الولد عمن ولد على فراشه  
 قول النبى صلى الله عليه وسلم : «الولد للفراش ، وللعاهر الحجر» .  
 / ومعنى قوله : «الولد للفراش» معنيان (١) :

ب/٩٨٩  
ص

أحدهما وهو أعمهما وأولاهما : أن الولد للفراش ما لم ينفه رب الفراش باللعان  
 الذى نفاه (٢) به عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإذا نفاه باللعان فهو منفي عنه ، وغير لاحق بمن  
 ادعاه بزنا، وإن أشبهه ، كما لم يلحق النبى صلى الله عليه وسلم المولود الذى نفاه زوج المرأة باللعان ،  
 ولم ينسبه إلى رجل بعينه ، وعرف (٣) النبى صلى الله عليه وسلم شبهه به (٤) ؛ لأنه ولد على غير  
 فراش (٥) ، وترك النبى صلى الله عليه وسلم أن يلحقه به مثل قوله : «وللعاهر الحجر» ، فجعل ولد العاهر  
 لا يلحق ؛ كان العاهر له مدعيا ، أو غير مدع .

قال الشافعى رحمه الله : والمعنى الثانى : إذا تنازع الولد ربُّ الفراش والعاهر ،  
 فالولد لرب الفراش ، وإن نفي (٦) الرجل الولد بلعان (٧) فهو منفي ، وإذا حدث  
 إقرار (٨) بعد اللعان فالولد لاحق به ؛ لأن المعنى الذى نفي به (٩) عنه بالتعانه (١٠) ،  
 وكذلك إذا أقر بكذبه بالالتعان (١١) كان الولد للفراش كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو أقر  
 به مرة لم يكن له نفيه بعد إقراره باللعان (١٢) ؛ لأن إقراره (١٣) بكل حق لآدمى مرة  
 يلزمه ، ولا يخرج منه شيء غيره .

- (١) فى (ص ، م) : «معنيين» .  
 (٢) فى (ص ، م) : «عرف» .  
 (٣) فى (ص ، م) : «فراشه» .  
 (٤) فى (ص ، م) : «قال الشافعى رحمته الله : فإن نفي الرجل» .  
 (٥) فى (ص ، م) : «باللعان» .  
 (٦) فى (ص) : «فإذا أحدث إقرارا» ، وفى (م) : «فإذا حدث إقرارا» .  
 (٧) «به» : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .  
 (٨) فى (م) : «بالبغاية» .  
 (٩) فى (ص) : «بالتعان» وفى (م) : «باللعان» .  
 (١٠) فى (م) : «بعد إقراره به باللعان» .  
 (١١) «باللعان لأن إقراره» : ليس فى (ص) ، وأثبتها من (ب ، م) .  
 (١٢) فى (ص ، م) : «معنيين» .  
 (١٣) فى (ص ، م) : «عرف» .  
 (١٤) فى (ص ، م) : «فراشه» .  
 (١٥) فى (ص ، م) : «قال الشافعى رحمته الله : فإن نفي الرجل» .  
 (١٦) فى (ص ، م) : «باللعان» .  
 (١٧) فى (ص) : «فإذا أحدث إقرارا» ، وفى (م) : «فإذا حدث إقرارا» .  
 (١٨) «به» : ليست فى (ص ، م) ، وأثبتها من (ب) .  
 (١٩) فى (م) : «بالبغاية» .  
 (٢٠) فى (ص) : «بالتعان» وفى (م) : «باللعان» .  
 (٢١) فى (م) : «بعد إقراره به باللعان» .  
 (٢٢) «باللعان لأن إقراره» : ليس فى (ص) ، وأثبتها من (ب ، م) .

وقد قال (١) قائل من غير أهل العلم : لا أنفى الولد باللعان (٢) وأجعل الولد لزوج المرأة بكل حال ؛ لأن النبي ﷺ قال : « الولد للفراش » ، (٣) وقوله : « الولد للفراش » (٤) حديث مجمع عليه ، ونفى (٥) الولد عن رب الفراش حديث يخالف « الولد للفراش » (٦) .

قال الشافعي رحمه الله : وحديث : « الولد للفراش » ثابت (٧) ، وكذلك حديث نفى الولد (٨) باللعان ، والحديث أن النبي نفى الولد (٩) عن المتلاعنين (١٠) وألحقه (١١) بأمه أوضح (١٢) معنى ، وأحرى ألا يكون فيه شبهة من حديث « الولد للفراش » ؛ لأنه إذا نص الحديث في « الولد للفراش » (١٣) فإنما هو أن (١٤) رجلين تنازعا ولدا (١٥) ، أحدهما يدعيه لرب أمة الواطئ (١٦) لها بالملك ، والآخر يدعيه لرجل (١٧) وطئ تلك الأمة بغير ملك ، ولا نكاح ، فقضى رسول الله ﷺ بنسبه لملك الأمة ، أفرايت (١٨) لو قال لنا قائل : إذا كان مثل هذا فالولد للفراش ؛ لأن رسول الله ﷺ إنما ألحقه بالفراش بالدعوى (١٩) لصاحب الفراش ، إذا (٢٠) لم يكن هذا فولد مولود على فراش رجل لم ألحقه به إلا بدعوى (٢١) يحدثها له ، هل الحجة عليه (٢٢) إلا أن معقولاً في الحديث أن يثبت النسب بالحلل ، ولا يثبت بالحرام ، وإن لم يكن نصاً بأن الولد للفراش ، بدعوة رب الفراش ، وأن يكون (٢٣) يدعيه له من تجوز دعوته عليه ؟ فحديث إحقاق الولد (٢٤) بالمرأة بين بنفسه (٢٥)

(١) في (ص ، م) : « قال الشافعي رحمه الله : وقد قال .

(٢) في (ص ، م) : « بلعان » .

(٣-٤) ما بين الرقمين ليس في (ص ، م) ، وأثبتناه من (ب) .

(٥) في (ص ، م) : « ونفيه » .

(٦) في (ص ، م) : « حديث مخالف للفراش » .

(٧) « ثابت » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٨-٩) ما بين الرقمين ليس في (ص) ، وأثبتناه من (ب ، م) .

(١٠) في (ص) : « المتلاعنين » . (١١) في (ص ، م) : « وألحق » .

(١٢) في (ص ، م) : « بأوضح » .

(١٣) في (ص ، م) : « فإنه إذا نص في الحديث في الولد في الفراش » .

(١٤) « أن » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(١٥) في (م) : « وكذا » . (١٦) في (م) : « يدعيه كرب أمة الواطئ » .

(١٧) في (م) : « كرجل » .

(١٨) في (ص ، م) : « قال الشافعي رحمه الله : أفرايت » .

(١٩) في (ص ، م) : « بالدعوة » . (٢٠) في (ص ، م) : « وإذا » .

(٢١) في (ص ، م) : « بدعوة » .

(٢٢) « عليه » : ليست في (ص ، م) ، وأثبتناها من (ب) .

(٢٣) في (ص ، م) : « أو أن يكون » . (٢٤) في (ص) : « بالولد » .

(٢٥) في (ص ، م) : « نفسه » .

لا يحتاج فيه إلى تفسير من غيره ، فلا يحتمل تأويلاً (١) ، ولم أعلم فيه مخالفاً (٢) من أهل العلم .

قال الشافعي رحمه الله : أرأيت لو أن رجلاً عمد إلى سنة لرسول الله ﷺ (٣) فخالفها ، أو إلى أمر عرف عوام من العلماء مجتمعين عليه ، لم يعلم لهم فيه منهم مخالفاً فعارضه ، أ يكون له حجة بخلافه ، أم يكون بها جاهلاً يجب عليه أن يعلم (٤) ؟ لأنه لو جاز هذا لأحد كان (٥) لكل أحد أن ينقض كل حكم بغير سنة ، وبغير اختلاف من أهل العلم ، فمن صار إلى مثل ما وصفت من ألا ينفي الولد بلعان خالف سنة رسول الله ﷺ ، ثم ما أعلم المسلمين (٦) اختلفوا فيه .

ثم من أعجب أمر قائل هذا القول: أنه يدعى القول بالإجماع وإبطال غيره ، فما يعدو أن يكون رجلاً لا يعرف إجماعاً ، ولا افتراقاً في هذا ، أو يكون رجلاً لا يبالي ما قال .

### [ ٦٣ ] باب في طلاق الثلاث المجموعة (٧)

[ ٣٠٢ ] حدثنا (٨) الربيع قال: أخبرنا الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد ، وعبد المجيد بن عبد العزيز (٩) ، / عن ابن جريج ، عن ابن طاوس ، عن أبيه : أن أبا الصهباء قال لابن عباس: إنما (١٠) كانت الثلاث على عهد / رسول الله ﷺ تجعل واحدة ، وأبي بكر ، وثلاث من إمارة عمر؟ فقال ابن عباس : نعم .

ب/٣٥٢  
م  
١/٩٩٠  
ص

[ ٣٠٣ ] حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد ابن عبد العزيز ، عن ابن جريج قال : أخبرني عكرمة بن خالد : أن سعيد بن جبير

- (١) في (ص) : « ولا يحتمل تأويلاً » ، وفي (م) : « ولا يجعل تأويلاً » .  
 (٢) في (ص) : « ولم يعلم فيه مخالفاً » ، وفي (م) : « ثم لم يعلم فيه مخالفاً » .  
 (٣) في (م) : « رسول الله ﷺ » .  
 (٤) في (ص ، م) : « يتعلم » .  
 (٥) في (ص ، م) : « لكان » .  
 (٦) في (ص ، م) : « ثم ما لم أعلم من المسلمين » .  
 (٧) في (ص ، م) : « طلاق الثلاث مجموعة » .  
 (٨) في (ص ، م) : « أخبرنا » .  
 (٩) « بن عبد العزيز » : ليست في (ب) .  
 (١٠) في (ص) : « إذا » .

[ ٣٠٢ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٢٩٢ ) كتاب الطلاق - باب المطلق ثلاثاً - عن ابن جريج به . رقم : ( ١١٣٣٧ ) .

[ ٣٠٣ ] \* مصنف عبد الرزاق : ( ٦ / ٣٩٧ ) كتاب الطلاق - باب المطلق ثلاثاً - عن ابن جريج به . رقم : ( ١١٣٥٠ ) .